

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



الجلسة العامة ٢٥

الجمعة، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدير أوبرتي (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الأصليين في جمهورية بوليفيا، ينجح الإنسان والبلد، وربما الأمم المتحدة، في عملهم إذا استطاعوا إيجاد الوثام في سبعة ميادين أساسية.

خطاب السيد جميل مهواد وت، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور

وبالنسبة لأيمارا هناك نوع من الوثام ينبع من الرأس، وهذا هو الوثام الذي نحتاجه للحفاظ على معتقداتنا ومبادئنا. وثمة نوع ثان من الوثام يبدأ من القدمين متجها إلى أسفل، وهذا هو الوثام الذي لا بد من الحفاظ عليه مع الطبيعة والأرض والبيئة. وهناك نوع ثالث من الوثام يبدأ من الجسم ويتجه إلى الجانب الأيمن، وهذا هو الوثام الذي يجب أن يكون مع عائلتنا والأقربين إلينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ستستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب من الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور.

اصطحب السيد جميل مهواد وت، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

ونوع رابع من الوثام يتحرك يسارا، وهذا هو الوثام مع جيراننا وزملائنا في العمل والآخرين المقربين منا من غير المحيطين بنا. وثمة نوع خامس من الوثام يتحرك من أمامنا وهو بالنسبة لشعب أيمارا الوثام مع الماضي. فهم يعتقدون أن الإنسان يواجه الماضي وليس المستقبل، لأننا يمكن أن نرى ما هو أمامنا، والماضي هو الشيء الوحيد الذي نستطيع أن نراه حقا. والنوع السادس من الوثام هو الوثام من خلفنا؛ وهذا هو وثامنا مع المستقبل، لأننا وإن كنا لا نرى المستقبل فإن لنا حدسا بالنسبة له وإحساسا به.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بالترحيب، في الأمم المتحدة، بالرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، فخامة السيد جميل مهواد وت، وبدعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ماهواد وت (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): حينما توليت الرئاسة في بلدي قبل شهرين تذكرت أن في تقاليد أيمارا، وهو شعب من السكان

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ملائم لننظر فيه في ضرورة العمل معا. ونحن البلدان الصغيرة كإكوادور لا نستطيع فعل الكثير في أزمة بهذا الحجم، ولكننا ندعو الى التأمل والأخوة الحقيقية بين أممنا حتى يمكن التغلب على أزمة تؤثر على العالم أجمع. وإن لم نفعّل فإن أزمة بهذا الحجم الكبير ستترك الكثيرين منا بلا خيار، سوى الانتظار لنرى كيف نستطيع أن نحمي أنفسنا من هذه المتاعب.

ونحن بلدان أمريكا اللاتينية ننظر الى أنفسنا كمنطقة واحدة ونرى أن علينا أن نتصرف كمنطقة واحدة. ولكل بلد خصائصه، وهو مضطر الى أن يفعل ما يراه ضروريا على انفراد، ولكن المنطقة ككل هي التي تتأثر بكل هذه التغييرات.

إن بلدان أمريكا اللاتينية لم تأت هنا لمجرد طلب الأموال والقروض، كما فعلت في الماضي في أوقات الأزمات. وبلدان المنطقة لم تظهر هنا، بلدا بعد الآخر، سعيا للتغلب على صعوباتها على أساس فردي كما حدث في مناسبات أخرى. فهذه المرة نتقدم باقتراحات مشتركة - اقتراحات عالمية عادلة. ونأمل أن تسفر هذه الاقتراحات عن نتائج.

ويرى جميع المحللين أنه ما لم تخفض أسعار الفائدة، وبخاصة في البلدان الصناعية، فإن هذا الاتجاه العالمي لم يتغير دون أدنى شك. وهبوط أسعار الفائدة بنسبة ٠,٢٥ في المائة اعتبر بصفة عامة إنجازا هاما، ولكنه لم يكن كافيا في ضوء أبعاد الأزمة الراهنة. ومن الحيوي إذن أن نعالج هذه المسألة هنا في الجمعية العامة.

والى جانب هذه الأزمة الدولية، تواجه إكوادور قضية تراها جوهرية بالنسبة لتنميتها، وهي علاقتها ببيرو، والبحث عن سلام دائم وأكيد مع بيرو. إن لدينا مشكلة يرجع تاريخها الى عقود طويلة. وفي أحدث مراحلها، خلال السنوات الـ ٥٦ الماضية، كان لدينا بروتوكول للسلام والصدقة والحدود، وكان ينبغي أن يدخل الآن مرحلته النهائية. فالسلام هو هدفنا؛ وهو في نظرنا خير أخلاقي ومعنوي واقتصادي. وليس هناك ما هو أكثر فائدة لميزانيات بلداننا من السلام. ففي ظلّه يمكننا أن نفعّل أشياء عظيمة لصالح اقتصاداتنا.

وفي حالتنا هذه، يقترن السلام بمجموعة من الحوافز، وبالتحديد، إمكانية الحصول على قروض قيمتها ثلاثة بلايين من الدولارات من كيانات متعددة الأطراف،

وغالبا، رغم أنه لم يأت بعد، فإننا نستطيع بالفعل أن نحس بوزنه على أكتافنا. والنوع السامع والأخير من الوثام هو الوثام الذاتي، الوثام الداخلي. ولو حققنا الوثام في هذه المجالات السبعة يكون لنا جسم متوائم وبلد متوائم وعالم متوائم. وبهذه الرؤية بدأنا نحكم في إكوادور؛ وأعتقد أن هذه الرؤية هي ما تفعله الأمم المتحدة في عملها.

وبوسعنا أن نناقش هنا قضايا كثيرة. وأود أن أركز على اثنتين تتعلقان بالوثام من الجانب الأيسر - الوثام مع جيراننا، والوثام الدولي - مع آثارهما على تنمية الشعوب. ففي أمريكا اللاتينية، كما في أنحاء أخرى من العالم نواجه أزمة من أقسى الأزمات في تاريخنا. ولقد ظللنا ننظر في فوائد العولمة. والآن نعاني أيضا من مشاكل العولمة. وعندما نتكلم عن نظام عالمي فإننا نتكلم عن شبكة حقيقية، شأنها شأن الشبكات الكبيرة، تشملنا جميعا. والمشكلة في هذه الشبكة هي أننا حينما نلمس أو نضغط على الشبكة نحدث اهتزازا وتأثيرا في الشبكة كلها.

والأغلبية العظمى من بلدان أمريكا اللاتينية تبذل جهودا مضيئة للتغلب على مشاكل العقود الخوالي. وهي تعمل لتخفيض العجز المالي الى أدنى حدوده، وللانفتاح على الاقتصاد العالمي، وللمشاركة في التجارة وتقاسم مبادئ الانفتاح والعدل والشفافية في التجارة والتحرر من التمييز. ولقد فهمت البلدان أن التكامل هو أداة التقدم في المستقبل. فأنشأت الأسواق الإقليمية وتوسعت الآن الى الأسواق القارية. وبعد جهد جهيد، كان أحيانا مكلفا بالمعايير الداخلية، وجدنا أن ذلك الجهد يمكن أن يضيع سدى، وقد لا يكون مخرجا من مشاكلنا، بسبب حدوث أزمة دولية، لم تنبع من بلداننا؛ وإنما أتت من الخارج، ولكننا بسبب العولمة والشبكة التي تربطنا نتأثر بها جميعا.

ونحن نفهم ميكانيكا النظام. ونفهم أن ما يؤثر في الأسواق في آسيا يؤثر على أمريكا اللاتينية. ومع هذا فمع فهمنا لميكانيكا النظام لا نرى فيه عدلا. فلو كنا أثناء عملنا معا نصادف مشاكل لم تنبع من منطقتنا فلا بد أن نطلب الى البلدان الصناعية بوجه خاص أن تتخذ قرارات تكفل ألا تعاني جميع بلدان العالم الى الحد الذي نعانيه نحن الآن.

وهناك حديث يدور حول مخاطر كساد عالمي في قسوة كساد الثلاثينات أو أشد قسوة. ونرى بورصات أكبر البلدان في منطقتنا تتأثر يوميا. ونشاهد أزمة تضرب بالفعل البلدان الصناعية. وأعتقد أن هذا محفل

الفقر، وفي البرامج والمشاريع الاجتماعية التي تحتاجها شعوبنا أشد الحاجة. ونوافق بالكامل على برامج نزع السلاح التقليدي. ونعتقد أن الثقة يجب أن تحل محل الريب والشكوك، ونؤمن بأن هذه المهمة، إذا أنجزناها معا، يمكن أن تسمح لنا بأن نترك وراءنا عقودا طويلة من الشك المتبادل، ونزعة الشك التي تشيع في بلدنا بعض الأحيان. ونوافق على نزع السلاح العام والكامل، وحظر الأسلحة النووية. ونرحب بقرار السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور) بتحويل كل بلدان تلك المنطقة إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية.

إننا نؤمن بالسلام ونسعى إلى تحقيقه. وسيكون من الصعب أن نجد، في المستقبل، رئيسين لبلدين متجاورين لهما تاريخ من المشاكل، على هذا القدر من الالتزام القوي بالسلام، وبمثل هذا الاقتناع العميق بضرورة تحقيق السلام، وبمثل هذا القدر من الحماس في العمل من أجل التوصل إلى سلام عاجل وعادل ومشرف. ويحدونا الأمل في أن تؤتي جهودنا ثمارها في الغد القريب.

كما نؤيد تمام التأييد مبادرات الأمم المتحدة بشأن موضوع حماية حقوق الإنسان. وقد اعتمدت إكوادور خطتها الوطنية الخاصة لحقوق الإنسان وحولتها إلى قانون. ويعد بلدنا ثاني بلدان أمريكا اللاتينية التي اعتمدت مثل هذه الخطة، ومن بين أوائل البلدان في العالم التي فعلت ذلك. وهي ليست خطة من وضع الحكومة الإكوادورية، بل هي خطة وضعها المجتمع الإكوادوري بتنسيق من الوزارة وبمشاركة ممثلي مختلف قطاعات المجتمع. إننا نؤمن بحقوق الإنسان وندافع عنها في مجموعها دون تحفظ. وكان وزير خارجيتنا أول مفوض سام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان قبل انضمامه إلى وزارتنا للعلاقات الخارجية، وهكذا يكون دعمنا كاملا في هذا الميدان.

هذا فضلا عن أننا منشغلون بقضية التنمية المستدامة، وسوف نعزز القضايا البيئية بكل همة ونشاط. ولأول مرة في التاريخ تصيح امرأة من بلد لا ينتمي إلى نصف الكرة الشمالي رئيسة لأكبر المنظمات الحكومية الدولية المعنية بالبيئة في العالم. وتلك المرأة هي يولندا كاكابادسي، وهي حاليا وزيرة البيئة في إكوادور. ونحن نقصد بذكر هذه الحقيقة أن نشير إلى عدة أشياء يسهل فهمها مما قلته لتوي.

لمشاريع تطوير الحدود والري والطرق والنظم الزراعية، والمدارس والمراكز الصحية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وهذه البلايين الثلاثة - وهي مبلغ طائل من المال بالنسبة لبلدنا، يمكن تشغيلها إذا حققنا السلام.

وعلى امتداد السنوات الثلاث الماضية، أجرينا محادثات، وتوصلت اللجان إلى اتفاقات بشأن دمج الحدود والتجارة والملاحة في حوض نهر الأمازون ذي الأهمية غير العادية، وإلى تدابير للمستقبل في مجال الأمن وبناء الثقة. ولكن أصعب القضايا وأكثرها حساسية لم تحسم بعد: وهي رسم الحدود بين البلدين. وقد أجرينا محادثات على عدد من المستويات - فيما بين وزيرى الخارجية، وفي لجان التفاوض، وفيما بين البلدان الضامنة للبروتوكول - وهذه المحادثات ارتقت أيضا إلى مستوى الرئاسة في بيرو وإكوادور. وقد عقدنا ثلاثة اجتماعات في أقل من شهرين للتوصل إلى ذلك الاتفاق النهائي. وفي الليلة الماضية تكلمت مع الرئيس فوجيموري؛ وهو يعتزم السفر إلى الولايات المتحدة، واتفقنا على أن نلتقي غدا هنا في نيويورك في اجتماع رابع لمحاولة الاستمرار في البحث عن الصيغة النهائية التي ستحسم مسألة حدودنا بطريقة مناسبة ومقبولة للبلدين وملائمة لشعبينا.

إن المبادئ واضحة. ونحن، كبلدين، لا يمكننا أن ندخل القرن الحادي والعشرين نسحب وراءنا مشاكل تعود إلى القرن التاسع عشر. وعلينا أن نستهل القرن الحادي والعشرين برؤية واضحة وبناءة، متطلعين إلى المستقبل.

إننا نشاطر كل مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بهذه القضية. فنحن نوافق تماما على اتفاقية أتاوا بشأن الألغام الأرضية. وقد وقع بلدي على تلك الاتفاقية. وفي برازيليا، في نهاية الأسبوع الماضي، قدم رئيسا بيرو وإكوادور إلى الرئيس كادوسو، رئيس البرازيل، بلاغا مشتركا يطلبان فيه وضع خطط لإزالة كل الألغام الأرضية التي زرعت في منطقة الحدود عبر السنين. وهذه خطوة إيجابية وواقعية للغاية؛ فهي تعني أن الاتفاقية لن يتم التوقيع والتصديق عليها فحسب، بل إنها أيضا ستطبق عمليا في الميدان.

كما أننا نوافق تماما على اقتراحات الأمم المتحدة المتعلقة بخفض نفقات الميزانيات العسكرية، ذلك أننا نؤمن بضرورة استثمار هذه الأموال في تخفيف حدة

السيد حميدي (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوالي في البداية، سيدي الرئيس، بالنيابة عن شعب وحكومة بلدي جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية بأن أقدم صادق مواساتي لجميع الدول والشعوب التي عانت من الدمار الناجم عن إعصار جورج، ولضحايا الفيضانات في جمهوريتي الصين الشعبية وبنغلاديش.

ويسعدني أن أتمكن من مشاركة ممثلي الدول والحكومات المبجلين الذين سبقوني إلى الكلام في هذا المحفل بأن أقدم إليكم، يا سيدي، بالنيابة عن رئيس جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، فخامة السيد الحاج محمد تقي عبد الكريم، تهاني الحارة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها العادية الثالثة والخمسين.

كما أحيي سلفكم سعادة السيد هينادي أودوفينكو، وكذلك أمين عام منظمنا السيد كوفي عنان، لما أبدياه من إخلاص ومهارة وغير ذلك من الصفات الممتازة أثناء اضطلاع كل منهما بمهامه.

إن بلدي الكائن عند المدخل الشمالي الغربي لقناة موزامبيق، في منتصف الطريق بين الساحل الأفريقي الشرقي وجزيرة مدغشقر الكبرى، قد منح على الرغم من صغره ومن تجزئته وعزلته جغرافيا، العضوية الكاملة في الأمم المتحدة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ بالقرار ٣٣٨٥ (د - ٣٠)، بوصفه دولة تضم جزر أنجوان والقمر الكبرى - والمعروفة أيضا باسم نغازيدجا - ومايوت وموهيلي.

وينبغي أن نلاحظ أيضا أنه منذ عام ١٨٨٩ وحتى إجراء الاستفتاء الذي حصلت بلادي من خلاله على الاستقلال، أقرت جميع القوانين والنصوص التنظيمية الأخرى التي طبقتها الدولة الاستعمارية السابقة بسلامة أرخبيل جزر القمر ووحدتها الإقليمية وصدقت عليهما.

ومن ثم، فعلى مدى ٢٣ عاما اتخذت قرارات متعاقبة في الدورات العادية لهذه الجمعية، تذكر بأن استمرار احتفاظ الدولة الاستعمارية السابقة بجزيرة مايوت القمرية من الناحية القانونية والإدارية والعسكرية يعد انتهاكا سافرا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الأساسية. ولهذا، فإننا نأمل أن تستأنف لجنة السبعة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية المخصصة لمسألة جزيرة مايوت القمرية، والتي يرأسها فخامة السيد

هذه هي القضايا المركزية في الصلة القائمة بين الأمم المتحدة وبلدي: السلام، والأزمة الدولية، والبحث عن اتفاق عالمي عادل بشأنها، والبيئة وحقوق الإنسان. وهناك قضايا أخرى يمكنني أن أتعرض لها، ولكنني أفضل التركيز على هذه الرسالة.

ولا أعتقد أنه يمكن أن يكون هناك طريقة للإشادة بالأمم المتحدة، وللاحتفال بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أفضل من أن يلتمس بلدان لهما حكومتان منتخبتان ديمقراطيا إقرار السلام والسعي لتوقيع اتفاق سلام - وربما يوقع اتفاق هذا العام - حتى يمكن المضي قدما في تنمية شعوبنا وتحسين نوعية حياتها.

وبهذا الأسلوب يمكننا أن نلخص أهم حقوق الإنسان. فالديمقراطية، والحرية، والتنمية، والحياة، والحق في العمل، والمسائل المتعلقة بنوع الجنس، ومشكلات الأقليات، والجماعات الأكثر حرمانا، وحماية الأطفال تندرج كلها في إطار هذه الكلمات الشديدة البساطة والأهمية وهي: السلم والتنمية والتعاون الدولي. وإننا نريد أن نؤكد على هذه الأفكار هنا، في هذه المنظمة التي فعلت الكثير من أجل تحقيق هذه المعاني في جميع أنحاء العالم.

وأتمنى للجمعية العامة كل نجاح في عملها لصالح البشرية جمعاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب فخامة السيد جميل ماهود ويت، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي هو معالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جزر القمر، السيد سالم حاجي حميدي، وأعطيه الكلمة.

الأرخبيلية باستمرار خضوع جزيرة مايوت للإدارة الأجنبية.

إن جهود والتزامات أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، د. سالم أحمد سالم، ومبعوثيه الخاصين، السفير بيير ييري والسيد مامادو كان، منذ بداية الأزمة، فضلا عن جهود الحكومات المشاركة في التنسيق الإقليمي لحل الأزمة في جزر القمر، وهي تحديدا كينيا وتنزانيا وموزامبيق وجنوب أفريقيا ومدغشقر وموريشيوس وسيشيل، تلقى منا التقدير وتستحق الإعجاب والدعم.

ويود شعب بلدي وحكومته ورئيس الدولة فيه أن يعربوا عن طريق وفدي للمجتمع الدولي بأسره عن التزامهم بالسلام والوحدة والمصالحة في مجموعة الجزر التي تشكل دولة جزر القمر.

ولا بد من التنويه بشكل خاص هنا بأكثر رجال الدولة احتراماً في عالمنا، ألا وهو الرئيس نلسون مانديلا، الذي بصفته المزدوجة رئيساً لدولة مكلما بالتنسيق الإقليمي لحل الأزمة في جزر القمر، بتفويض من منظمة الوحدة الأفريقية، ورئيساً لحركة عدم الانحياز، قد وافق على استخدام كامل سلطته ومكانته الشخصية المتميزة في جميع أرجاء العالم لدعوة أطراف النزاع في جزر القمر لإبرام سلام الشجعان، الذي لا يوجد فيه منتصر ولا مهزوم، وهو السلام الذي ينبغي أن يتحقق من أجل تحقيق كل الخير لسكان دولتنا الأرخبيلية.

وفي ضوء المطالب والحقوق التي تقر بها مؤسساتنا وتقاليدنا واتفاقياتنا وأعرافنا في المجتمع المتعدد الجزر، فقد أعلن الحاج محمد تقي عبد الكريم، رئيس جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، عقب مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في واغادوغو، ومرة ثانية مؤخراً في ديربان أثناء مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز، أنه على استعداد للعمل بروح الانفتاح والمصالحة من أجل المزيد من اللامركزية والحكم الذاتي لكل جزيرة من الجزر الأربع التي تشكل دولتنا الأرخبيلية. وبالتالي سيتسنى لكل جزيرة من جزرنا أن تنتخب حاكماً وجمعية تشريعية محلية لتناول جميع المسائل المتصلة بالشواغل المباشرة والخاصة لكل مجتمع من المجتمعات المحلية في جزر دولتنا الأرخبيلية. وستعمل لجنة مشتركة بين الجزر من أجل التوزيع المنصف الذي سيتم على أساس نسبي لموارد واستثمارات المجتمع الدولي.

عمر بنفو رئيس جمهورية غابون، أعمالها وأن تعيد إجراء الحوار بين جمهورية جزر القمر وبين فرنسا بشأن هذه المسألة.

وختاماً، فإننا نناشد ذوي الرأي والنوايا الطيبة فيما وراء قارتنا، حتى ترجع جزر القمر نهائياً. إلى طريق السلام والأمن والأمل. وأود أن أناشد هذه الجمعية رسمياً مساعدة بلدي على إيجاد حل لهذه المشكلة التي نجمت عن تمزيقه وحتى يدخل بلدي القرن الحادي والعشرين موحداً من جديد.

ويود شعب وحكومة ورئيس الدولة التي يشرفني ويسعدني أن أمثلها هنا اليوم أن يعربوا، من خلال وفدي، عن امتنانهم وتقديرهم للأمين العام لمنظمتنا العالمية لما يتسم به تحليله لأسباب النزاع في القارة الأفريقية من وضوح واستبصار ولمبادرته الشجاعة سعياً لتحقيق السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد فإننا نحث منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على أن تبذل كل ما في قدرتها لكفالة تنفيذ جميع التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل الماضي تنفيذاً سريعاً وكاملاً.

وتتقدم حكومتي بمناشدة عاجلة إلى المجتمع الدولي من أجل التعاون لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله مكافحة فعالة. ولن يتسنى القضاء على الأعمال الإرهابية الفظيعة إلا بالتصميم الدولي، مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وليس هناك جزء من العالم أو طبقة في المجتمع بمنأى عن الإرهاب. فمن ذا الذي يمكنه أن ينسى أعمال القتل التي ارتكبت في هذا الصيف في أوما، بأيرلندا؛ وفي نيروبي ودار السلام؛ وكيب تاون، بجنوب أفريقيا؛ والأقصر، بمصر؟ ومن جانبنا، فإن حكومتي تتعاون تعاوناً منفتحاً وكاملاً مع السلطات الأمريكية لإلقاء الضوء على ما يشتهه من مشاركة مواطنين من بلدي في الجرائم الفظيعة التي ارتكبت في شرق أفريقيا.

وبما أن بلدي مثال معبر لبؤر التوتر التي تحشد لأجلها الآن موارد المجتمع الدولي، أود أن أشير إلى أنه، منذ عام ونصف، تصدت منظمة الوحدة الأفريقية - في تعاون وثيق مع جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومؤخراً جداً، مع حركة عدم الانحياز - للأزمة الانفصالية في جزيرة أنجوان القمرية وارتباط ذلك بتجزئة دولتنا

وأود وأنا أؤكد الأهمية المستمرة للإعلان، أن أشدد على ضرورة مواءمة نظام القيم بالأمم المتحدة على نحو مستمر مع التحديات الجديدة. وفي هذا السياق، أشيد باسم حكومة ألبانيا، بالجهود المبذولة تحت قيادة الأمين العام كوفي عنان، في عملية إصلاح منظمتنا. ونحن نشيد بالنتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن، ونشجع الأمم المتحدة على الاستمرار في الاستجابة على نحو ملموس لتحديات القرن الحادي والعشرين.

ومنذ قرابة ثلاثة أسابيع، جذبت ألبانيا مرة أخرى أنظار الأمم المتحدة بسبب الأحداث العنيفة الرامية إلى توجيه ضربة إلى المؤسسات الديمقراطية الهشة التي كانت تجري استعادتها عقب الأزمة العميقة التي مر بها بلدي خلال العام الماضي. ومن الواضح أن بعض القوى السياسية التي فقدت سلطتها في انتخابات العام الماضي الحرة شجعت الهجوم على مؤسسات الدولة الرئيسية واحتلالها.

ولقد أدان العالم الديمقراطي بأسره تلك المحاولة للإطاحة عن طريق العنف بالحكومة الألبانية الشرعية، الأمر الذي دعم بقوة رئيس الجمهورية في مسعاه إلى إعادة إرساء التوازن السياسي الذي اختل اختلالاً شديداً، وإلى ضمان العمل الطبيعي والديمقراطي لسلطات الدولة ومؤسساتها. ونحن نقدر هذا الأمر تقديراً كبيراً، ونشكر المجتمع الدولي على الدعم الذي قدمه إلى ألبانيا خلال أيامها الصعبة، ونرحب بإنشاء فريق أصدقاء ألبانيا. ونعتبر هذا أداة هامة في الجهود المشتركة التي نبذلها من أجل استقرار ألبانيا وتعزيز هياكل الدولة ومؤسساتها.

ونحن ندرك المصاعب والظواهر السلبية التي نتصدى لها. وندرك بألم أن السكان المدنيين في ألبانيا ما زالوا يعتبرون أكثر الناس تسليحاً في أوروبا. فهذه حقيقة يتعين أن نواجهها كل لحظة؛ وبالنظر إلى التهديد الذي يشكله هذا الأمر، ليس على ألبانيا فحسب، بل وأيضاً على أمن المنطقة، ناشدت حكومتنا الأمم المتحدة تقديم المساعدة في هذا الصدد. واسمحوا لي في هذه المناسبة أن أوجه الشكر إلى الأمين العام على الجدية التي يعالج بها هذه المشكلة، وإلى وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد دانابالا، على المهمة التي ترأسها إلى ألبانيا. وأريد أن أعرب عن استعدادنا للعمل سوياً مع الأمم المتحدة من أجل جمع الأسلحة التي وقعت في أيدي السكان المدنيين خلال الاضطراب السياسي الذي حصل في عام ١٩٩٧.

وهنا أقتبس ما قاله عن حق الحاج محمد تقي عبد الكريم:

"إن هذه المسألة تتعلق بأن نقرب بين الإدارة ورعاياها، ونعزز المسؤولية في إطار جنسية واحدة، ونعيد إلى الهيئات الاتحادية للدولة الموحدة أدوارها الأساسية المتمثلة في التنظيم والتحكيم وإدارة السيادة الدولية.

"إن مستقبل بلدنا لن يضمن إلا حين يتم قبول وإعمال جميع الآراء وجميع الاتجاهات في مناخ من التسامح أكبر".

"وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً... (صدق الله العظيم) (سورة البقرة، الآية ١٤٣).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي هو معالي وزير خارجية ألبانيا السيد باسكال ميلو، وأعطيه الكلمة.

السيد ميلو (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوالي في البداية، يا سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وإنني على يقين من أن قيادتكم تشكل ضماناً لاستمرار نجاحها.

وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن تقديري لسلفكم، السيد أودونكو، على قيادته الممتازة خلال الدورة الثانية والخمسين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الأشطل (اليمن)

ومن دواعي سروري الخاص أن أخاطب الجمعية العامة في هذه الدورة، التي توافق الذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ورغم مرور عقود من الزمان على هذه الوثيقة، فهي لا تزال عظيمة الأهمية في عالمنا اليوم. وفي واقع الأمر، تظل معاييرها موجهة أساسياً لتقييم تطور المجتمع البشري وتحرره. ويحق للبلدان الأعضاء في الأمم المتحدة أن تفتخر بالميراث الدائم الذي تمثله هذه الوثيقة.

وثانيا، إن تعاون ألبانيا مع منظمة حلف شمال الأطلسي يسفر دوماً عن نتائج ملموسة، تتمثل في قيام تعاون ناجح بينهما، في إطار الصداقة من أجل السلام، بشأن تأهيل الجيش والشرطة في ألبانيا. وأول سرية ألبانية لحفظ السلام أحرزت في الواقع تقدماً ملموساً في ذلك الاتجاه.

وثالثاً، إن تعاوننا مع الاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعزز على نحو أكبر، وهو يشمل تقديمها مساعدات لنا، ليس في وضع القوانين الألبانية وتحسينها فحسب، بل وأيضاً في رصد تطبيق المعايير المشتركة. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر تلك المؤسسات على مساعدتها، ولأعرب مرة أخرى عن استعداد حكومتنا لتحسين نوعية هذا التعاون في المستقبل وعن التزامها السياسي بذلك.

إن تعاون ألبانيا مع الاتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي يظل أساساً للتعاون المتعدد الأطراف. ونحن نعتبر أن العضوية في منظمة التجارة العالمية حيوية من أجل زيادة تحرير الأسواق التجارية الألبانية. وفي الوقت نفسه، نعمل على تعزيز علاقاتنا مع المؤسسات المالية الدولية التي التزمت بتقديم موارد مالية رئيسية بقيمة تحقيق التنمية الاقتصادية في ألبانيا.

وفي هذه المناسبة، أسمحوا لي بالإعراب عن امتناني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على موافقته على أول إطار للتعاون القطري من أجل ألبانيا، وعن رغبتني في زيادة تعزيز التعاون بين ألبانيا ومنظمة الأمم المتحدة. ولدى ألبانيا الآن شركاء جادون وأقوياء من أجل تنمية بلدنا. فمؤتمراً روما وبروكسل سيتبعهما مؤتمر آخر للمتابعة في تيرانا، حيث سنقيّم فيه التقدم الذي أحرزناه، ولنلتزم بالتزامات جديدة من أجل المستقبل.

وأنتقل إلى مسائل السياسة الدولية. لقد كرست الحكومة الألبانية جهداً كبيراً للشواغل الإقليمية. فلقد ورث جنوب شرقي أوروبا سلسلة من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسانية والمؤسسية عن العصر الشيوعي. ومع ذلك، فإننا على اقتناع عميق بأن هناك سبلاً ووسائل لبناء الثقة والتعاون والصداقة فيما بين دول البلقان. وتحتضن ألبانيا بحماس جميع المبادرات التي تعزز إحلال السلام والتعاون في جنوب شرقي أوروبا، من قبيل مبادرة أوروبا الوسطى، وعملية التعاون الاقتصادي في البحر الأسود، ومبادرة التعاون في جنوب

وأريد أن أذكر بأن حكومتي تعمل بجد على إرساء حكم القانون في بلدنا لأجل طويل. ونسعى سعياً حثيثاً، عن طريق إجراء مداولات مطولة فيما بين القوى السياسية الألبانية، إلى وضع دستور يعترف بضرورة المشاركة في القوة السياسية وإلى كفالة حقوق الإنسان. ويحدوني أمل صادق في أن يتمكن الشعب الألباني بنهاية هذا العام، من الإعراب عن آرائه بشأن مشروع الدستور المقترح. إن اعتماد دستور يصادق عليه شعب ألبانيا ويعترف بحكم القانون الأساسي ويحمي الحريات سيعد ألبانيا للاندماج الكامل في الهياكل الدولية. والأهم من ذلك، فإن هذا المسار يوفر أفضل الآمال وأزهاها لبلدنا.

وأريد أيضاً أن أتناول الحالة الاقتصادية في ألبانيا. لإعادة بناء الاقتصاد يشغل أعلى مرتبة بين أولويات الحكومة الألبانية، وبخاصة منذ سقوط المخططات الهرمية التي أدت إلى انهيار واسع النطاق في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، وإلى إفقار الكثيرين من الألبان. ولقد كان رد فعلنا على هذه الأزمة مباشراً وحاسماً، وتمثل في الكشف عن زيف المخططات الهرمية، وإغلاق الهياكل الهرمية، وإعادة بناء الثقة في الاقتصاد الألباني. وتمت مراجعة حسابات تلك المؤسسات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وشرعنا في عملية إعادة الأموال السائلة إلى الدائنين الشرعيين. وبوسعني أن أعلن الآن عن اقتناع بأن الأعمال التي تركز على المخططات الهرمية لا وجود لها في بلدنا الآن. ونحن نعمل حالياً على وضع سياسات جديدة ونشطة للعمالة، والعمالة الذاتية، والتدريب المهني.

وتشكل مهمة إعادة بناء اقتصاد ألبانيا تحدياً كبيراً يقتضي دعماً من المجتمع الدولي. فالحكومة تعمل بجد من أجل القضاء على عقود العزلة التي مرت بها ألبانيا، ومن أجل أن تصبح جزءاً من الأمم في المجتمع العالمي. والاتجاهات الرئيسية التي تتصف بها سياستنا حتى الآن هي التالية.

أولاً، إن انخراط ألبانيا في التكامل الأوروبي - الأطلسي يرمي إلى وضع معايير قومية مقبولة وفقاً للقيم الأوروبية - الأطلسية المشتركة المتعلقة بالأمن المشترك، ومعايير حقوق الإنسان، وتعزيز سياسات اقتصاد السوق الحرة.

بلغراد، وهو أمر يستعصي عليهم إدراكه بأنفسهم وبملء إرادتهم.

والسجلات السياسية لبلغراد حافلة بالمناورات الزائفة والبيانات الكاذبة. وما الانسحاب المزعوم لقوات الشرطة الخاصة الصربية من كوسوفو وما يقال عن انتهاء القتال ضد ما يسمى بالإرهابيين إلا نسخة مكررة من تلك الأكاذيب. هذا سيناريو قديم على النمط البوسني، وإننا معشر الألبانيين لدينا من الأسباب ما يكفي لعدم تصديقه.

وما يحدث اليوم في كوسوفو هو قصة مأساة تم التنبؤ بها من قبل. والواقع أن ميلوسيفيتش أمر بتنفيذ سياسته المتمثلة في "التطهير العرقي" ضد الألبانيين بذريعة محاربة ما يسمى بالإرهاب الألباني. ودل هذا حتى الآن على أن التطهير العرقي عنصر ثابت في استراتيجيته. وبهذه الطريقة تحاول الدعاية الصربية تبرير الهجمات العشوائية، والمذابح والفظاعات التي يرتكبها الجيش اليوغوسلافي ضد السكان الألبان في كوسوفو، مثل تلك التي شوهدت مؤخرا في وسائل الإعلام، حيث شاهدنا ذبح الأطفال الرضع، والحوامل وكبار السن بطريقة وحشية. وتدين الحكومة الألبانية بشدة هذه السياسة وتعلن أن ميلوسيفيتش ينبغي أن يحاسب ويحمل المسؤولية عن عمليات الإبادة الجماعية.

وتحت الحكومة الألبانية على الاضطلاع بالأمور التالية. أولا، إنشاء وجود دولي ممتد وواسع للاضطلاع بأعمال المراقبة وتقديم المساعدة في كوسوفو، وطبيعة هذا الوجود ينبغي أن تتماشى مع تطورات الحالة هناك. وثانيا، تدخل عسكري فوري تقوم به منظمة حلف شمال الأطلسي لإنقاذ السلم في كوسوفو، إذ أن التدابير السلمية التي طبقتها المجتمع الدولي قد فشلت حتى الآن. وثالثا، قيام النائب العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالبدء في تحقيق وفقا لولاية المحكمة من أجل مقاضاة ميلوسيفيتش بوصفه مجرم حرب.

إن النزاع الحالي في كوسوفو، كما أوضحت على نحو صحيح قرارات مجلس الأمن وبيانه الرئاسي، ينطوي على خطر قوي يهدد بامتداده. والبلدان المجاورة تتضرر بصورة مباشرة، ليس فقط بسبب موجات اللاجئين، وإنما أيضا بما يترتب عليه من آثار على العلاقات الإثنية والسياسية داخل هذه البلدان. ولقد كنا فعلا شهداء على هذه الآثار.

شرقي أوروبا، ومنهاج رويامونت للعمل، وعملية التعاون في البلقان. وجميع هذه المبادرات ستسهم في الشفافية حيال الحدود، وحرية انتقال البضائع والشعوب والأفكار فيما بين بلدان المنطقة، وفي وضع قيم مشتركة تتعلق بالتجارة والنقل والطاقة والاتصالات والبيئة، الأمر الذي سيرسي الهيكل الأساسي للاستقرار والسلام في المنطقة.

وبغية تحقيق هذا الهدف، نعمل على زيادة تحسين علاقاتنا الثنائية مع جيراننا. ولقد اتخذنا خطوات هامة في العام الماضي تتعلق بالعلاقات مع إيطاليا واليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، حيث أبرمنا عددا كبيرا من اتفاقات التعاون معها. ولقد طورنا علاقات شراكة وثيقة مع تركيا وبلغاريا وكرواتيا ورومانيا وسلوفينيا، وغيرها.

وعلى الرغم من أنني أبرز هذه الجوانب الإيجابية والمشجعة للتعاون الإقليمي عموما، ولا سيما علاقات ألبانيا مع جيرانها، لا يسعنا أن نتجاهل حقيقة أنه لا تزال هناك في البلقان جيوب ترتكب فيها يوميا على نحو وحشي انتهاكات للحقوق والحريات الإنسانية والوطنية الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة. وإنني أشير هنا طبعاً إلى مشكلة كوسوفو.

وأود أن أؤكد على اقتناع الحكومة الألبانية بأنه خلال الأشهر الماضية من أزمة كوسوفو، تجاهلت بلغراد مناشدات المجتمع الدولي إيجاد حل مناسب لتلك الحالة، وقضت بصورة منهجية على البديل الذي يتمثل في الحل السلمي، مما شجع على انتهاج خيار العنف. فقبل أيام قليلة، اتخذ مجلس الأمن قراره ١١٩٩ (١٩٩٨) الذي يعزو فيه المسؤولية الرئيسية عما يحدث في كوسوفو إلى السلطات في بلغراد ويلومها على ذلك. ولقد أثبت ذلك القرار الإرادة السياسية الجماعية للمجتمع الدولي للعمل بقوة من أجل إيجاد حل سياسي سلمي للصراع، وترك الباب مفتوحاً أمام خيار استعمال وسائل أخرى في حال تكرار الفشل.

ويحدونا الأمل بأن يكون الإنذار الواضح الذي ورد هذه المرة في قرار مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨)، والرسالة القوية التي وجهها المجلس أمس، والتحذيرات الصادرة عن منظمة حلف شمال الأطلسي وزعماء العالم، هي آخر التحذيرات اللازمة لفرض حل سياسي على سلطات

وألبانيا، مثلها مثل العديد من البلدان الأخرى، تتأثر بمجموعة من الظواهر مثل المخدرات والاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة. واتخذت الحكومة الألبانية تدابير حازمة، وهي على استعداد للتعاون مع البلدان الأخرى من أجل مكافحة هذه الآفات الاجتماعية. لقد عقدنا دورة استثنائية للجمعية العامة هذا العام مكرسة لمكافحة المخدرات، بالإضافة إلى مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن عن أثر النزاعات المسلحة على الأطفال. وهذه الجهود دليل على الاهتمام الخاص بهذه المشاكل الاجتماعية، وحكومة بلدي تشيد بها.

وإننا نقدر المناقشة التي عقدها مجلس الأمن بشأن أفريقيا، والمبادرة الخاصة على مستوى المنظومة المتعلقة بأفريقيا، واشتراك منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام والتنمية في أفريقيا، وهي قارة تمتلك إمكانات طبيعية وبشرية هائلة.

وكذلك يرغب بلدي في التوصل إلى حل سلمي للنزاع في الشرق الأوسط واستئناف الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين وفقا للاتفاقات الدولية ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن.

ونعتقد أن المجتمع الدولي قد تصرف على نحو غير كاف في معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية والأشخاص المسؤولين سياسيا عن ارتكابها، وعليه، فإننا نقدر الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لإنشاء محكمة جنائية دولية، ونعتبرها عملية تعزيز لضمير المجتمع الدولي، وخطوة إلى الأمام في تشكيل استجابة جماعية إيجابية إزاء هذه الجرائم.

وترى الحكومة الألبانية أن الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة عملية مستمرة تتأثر بالعالم الواقعي الذي يتغير باستمرار. وستكون الأمم المتحدة في وضع أفضل يمكنها من مواجهة التحديات الجديدة للألفية الجديدة إذا أصبحت المؤسسات الحكومية الدولية للأمم المتحدة ذات هيكل أكثر ديمقراطية.

ومن المجالات الرئيسية في هذا الإصلاح مجلس الأمن. وتتابع ألبانيا باهتمام مداوات الفريق العامل المعني بإعادة تشكيل مجلس الأمن، والجهود التي بذلت لإيجاد حل لهذه المسألة. ونرى أن أي قرار يتخذ لإصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يحظى بتأييد واسع من جانب البلدان

وألبانيا عرضت موقفها بوضوح تام. فنحن نؤيد إنهاء النزاع فورا والبدء بمفاوضات بين بلغراد وبريستينا مع اشتراك المجتمع الدولي كطرف ثالث. وهذا من شأنه أن يضمن نجاح المفاوضات. وينبغي أن تحدد المفاوضات مستقبل مركز كوسوفو. وتعتقد الحكومة الألبانية اعتقادا جازما بأن أي حل لأزمة كوسوفو ينبغي أن يأخذ في الاعتبار رغبة سكانها في تقرير المصير واحترامها وفقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

لقد كانت المشكلات الإنسانية دوما محط اهتمام المنظمة، التي اكتسبت خبرة هامة أيضا في طريقة التعامل معها. وأود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى تطور من أكثر التطورات حدة وكان موضع اهتمام هيئات الأمم المتحدة. إن الآلاف من ألبان كوسوفو - من النساء والشيوخ والأطفال - قد تركوا بلدانهم وذهبوا كلاجئين إلى ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ومئات الآلاف غيرهم هم الآن بدون مأوى، يهيمون على وجوههم في غابات كوسوفو وجبالها، ويواجهون باستمرار الرعب والموت؛ وقد دخل فصل الشتاء تقريبا الآن.

وبالرغم من الصعوبات المعروفة، فإن الحكومة الألبانية اتخذت جميع التدابير الممكنة للتعامل مع الحالة الصعبة التي نشأت نتيجة تدفق لاجئي كوسوفو إلى شمال ألبانيا. وقد هيأت ألبانيا فعلا، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة ظروفًا مناسبة لمواجهة الحاجة الماسة للغذاء والمأوى المؤقت. وإننا ننشد هذه الوكالات أن تستمر في تقديم المساعدة إلى أن تحسم أزمة اللاجئين هذه ويتمكن الألبانيون من العودة بأمان إلى ديارهم.

وإننا مقتنعون بأن الأمم المتحدة ومجلس الأمن سيفيان بمسؤولياتهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى التقلب على أزمة كوسوفو، التي أصبحت في الواقع أزمة منطقة البلقان وأوروبا. لقد حان الوقت لتدخل الأمم المتحدة والمحاقل الدولية الأخرى على وجه السرعة لاستعادة السلام؛ وإلا فإننا نخاطر بامتداد رقعة النزاع.

وفي هذه المناسبة، أود أن أشكر مجلس الأمن مرة أخرى على اتخاذ القرار ١١٩٩ (١٩٩٨) وأن أشيد بصورة خاصة بمقدمي مشروع القرار، الذي يشكل خطوة أساسية في إحلال السلام في كوسوفو والاستقرار في المنطقة.

أسباب وجود الأمم المتحدة، تتجه الآن إلى التركيز على التنمية باعتبارها شرطا أساسيا لازما لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

ونحن مدعوون الآن إلى تركيز اهتمامنا على مشاكل المجتمع العالمي العميقة الجذور. وتشمل هذه المشاكل تخفيف حدة الفقر؛ وإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها؛ والتدهور البيئي؛ والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في البلدان النامية؛ ومؤخرا، آثار الأزمة المالية الدولية. وترى حكومة ترينيداد وتوباغو أنه لا يمكن التصدي لهذه التحديات بصورة ناجحة إلا عن طريق التعاون الدولي. فما من دولة أو منطقة مفردة يمكن أن تتخلص من هذه المشاكل بمعزل عن الآخرين.

ومن المبادئ الأساسية للسلم والأمن الدوليين سيادة حكم القانون الدولي. وقد أدى التجاهل الصارخ للقانون الدولي، لفترة طويلة أكثر مما ينبغي، إلى وقوع جرائم بشعة هزت الضمير البشري، وظل الكثير منها بدون عقاب. كما ظل مرتكبو أعمال الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب يرتكبونها ويفلتون من العقاب، مما تسبب في معاناة إنسانية تفوق الوصف وفقدان للأرواح بأعداد هائلة.

وكل روح أزهقت أو تضررت، وكل أسرة أو مجتمع أو بلد مسته المأساة، هي خسارة كان يمكن تجنبها. ولم ينشئ المجتمع الدولي، حتى الآن، آلية دائمة لمعاقبة مرتكبي هذه الجرائم التي لا توصف.

ومن دواعي فخر حكومة ترينيداد وتوباغو ما اضطلع به السيد آرثر روبنسون، رئيس جمهورية ترينيداد وتوباغو، من دور في إعادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي في عام ١٩٨٩ على الحاجة إلى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة.

ونحن نهنئ العدد المتزايد من الدول الذي عمل جاهدا منذ ذلك الحين لكفالة إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة ومستقلة وفعالة. وفي ذات الوقت نحث جميع الدول على الاستمرار بنفس روح التعاون والتوافق الذي كفل النجاح لمؤتمر روما في تموز/يوليه، لإكمال العمل الذي لا يزال متبقيا لإنجازه. وفي هذا المسعى، يجب أن نكون متبهيين على الدوام إلى التهديدات المستمرة للسلم والأمن الدوليين، فضلا عن انتهاكات العدالة الدولية، التي تحدث حتى أثناء اجتماعنا هنا اليوم.

الأعضاء. وأن يأخذ في الاعتبار الوقائع الجديدة التي تحدثت في العلاقات الدولية.

ولن يكون إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، واقعا ملموسا إلا إذا توفرت إرادة عامة لتقديم التأييد السياسي اللازم للأمم المتحدة. وعندئذ فقط تتمكن هذه المنظمة من قيادة عالمنا لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إقامة مجتمع عالمي يتكون من دول ذات سيادة تستند إلى حكم القانون واحترام حقوق الإنسان، والحريات الشخصية والدينية، والازدهار الاقتصادي والسلام الدولي.

الرئيس بالنيابة: المتكلم التالي هو رئيس وفد ترينيداد وتوباغو، السيد جورج وينستون ماكيني.

السيد ماكيني (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني غاية السرور أن أتقدم بأحر التهاني إلى السيد ديدير أوبرتي، باسم حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وإنه لهما يثلج صدر ترينيداد وتوباغو أن ترى أحد جيرانها الإقليميين في هذا المنصب، وذلك بالنظر على الأخص إلى روابط الصداقة الوثيقة القائمة بين ترينيداد وتوباغو وأوروغواي. وأنا واثق من أنه بفضل قيادته السديدة سيدير مداولات الجمعية بنفس الحنكة والدبلوماسية التي عرف بها في أداء مهام منصبه.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن التقدير العميق لسلفه السيد أودوفينكو على الطريقة التي أدى بها مهام منصبه في فترة رئاسته لدورة الجمعية الثانية والخمسين. ولا شك أن قيادته المؤثرة والإنجازات التي حققتها الجمعية خلال الدورة الأخيرة سيتردد صداها لخير هذه الهيئة.

لقد كافحت الأمم المتحدة، خلال الأعوام الثلاثة والخمسين من وجودها، لحل عدد لا يحصى من المسائل التي تواجه المجتمع الدولي - القديمة والحديثة، وخاصة المسائل التي اكتسبت دينامية جديدة في العلاقات الدولية بين دولنا الأعضاء. وبعد نجاح الأمم المتحدة في المناورة عبر بحار الحرب الباردة المضطربة، لا تزال تواجه موضوعات تهم على نحو مباشر جميع الدول الأعضاء فيها. وهذه المنظمة التي هي أقيم منظمة بالنسبة لجميع شعوب العالم، إذ تسعى جاهدة إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في السلم والأمن الدوليين والعدالة للجميع التي هي

أما على المستوى الوطني فيشمل العمل إنشاء وكالة لتنسيق الجهود الشاملة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وإعداد خطة رئيسية للتعامل مع المشكلة. ولقد وضع إطار قانوني قوي للتمكين من إقامة الدعوى وإجراء التحقيقات. وسن تشريع مناسب لتيسير التعاون القضائي مع البلدان الأخرى والاشتراك في المؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف. وهناك تشريع معروض على البرلمان في الوقت الراهن سيحسن إلى حد كبير الأحكام المتصلة بمكافحة غسيل الأموال.

إن القضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وعلى غسيل الأموال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والشروع الأخرى المصاحبة له يجب أن تكون مهمة جميع الدول الأعضاء. كما أن الآثار الضارة الواقعة على مجتمعاتنا الصغيرة تهدد الأجيال المقبلة لشعوبنا ولها انعكاسات سلبية كبيرة على اقتصاداتنا الضعيفة. والقضاء على هذه البلوى التي تحيق بمجتمعاتنا أمر لا مفر منه للتنمية ولتحقيق السلام الدولي والأمن والعدالة.

وتشارك ترينيداد وتوباغو في الحزن والصدمة والغضب التي أحس بها المجتمع الدولي بسبب الاعتداءات الإرهابية التي وقعت مؤخرا على سفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا، وكذلك بسبب تضجير القنابل في جنوب أفريقيا وأيرلندا. إن شبح الإرهاب هذا لا يزال يرفع رأسه الكريهة في عالمنا، بالرغم من الجهود العديدة التي بذلت على الصعيد المتعدد الأطراف للقضاء على هذا الوبال.

وفي المشاورات غير الرسمية الثانية لمجلس العلاقات الخارجية وعلاقات الجماعة، التي عقدت في نيويورك يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أدان وزراء خارجية الجماعة الكاربية أعمال الإرهاب التي ارتكبت مؤخرا في أجزاء عديدة من العالم، وأكدوا من جديد التزامهم القوي بمكافحة الإرهاب الدولي في جميع أشكاله ومظاهره. وتعهدوا أيضا بأن تنظر حكوماتهم في مسألة الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب الدولي. وأكد الوزراء من جديد أن أكثر الطرق فعالية لمواجهة الإرهاب الدولي هو اتباع نهج قوي متعدد الأطراف واتخاذ إجراءات على الصعيد المتعدد الأطراف، مع تدابير مراجعة ومحاسبة مناسبة.

وحاولت مؤتمرات دولية أيضا وضع مسودة مخطط لمواجهة المشاكل البيئية التي تحيق بدول العالم. وفي عام

وعندما حث رئيس جمهورية ترينيداد وتوباغو المجتمع الدولي على إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، كان ذلك من ناحية استشعار لخطورة الاتجار بالمخدرات وما يصحبه من شرور، وللحاجة الماسة إلى أن تتصدى المحكمة لمعاكبة الأشخاص المسؤولين عن هذه الجرائم على الصعيد الدولي. وفي المؤتمر الدبلوماسي الذي انعقد في روما، نجحت ترينيداد وتوباغو، بدعم من الدول الأعضاء في الجماعة الكاربية وبعض الدول الأخرى، في كفاية ألا تغيب عن نظر المجتمع الدولي أهمية إدراج جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات ضمن اختصاص المحكمة. ونتيجة لذلك، أوصى المؤتمر الدبلوماسي بأن ينظر في تعريف مقبول لجرائم المخدرات وإدراجها، في مؤتمر للاستعراض يعقد بعد دخول النظام الأساسي حيز النفاذ.

ولا يزال الاتجار بالمخدرات والجرائم المرتبطة به من غسل الأموال والاتجار بالأسلحة تشكل تهديدا خطيرا للأسس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبلدان منطقة البحر الكاريبي، وتتسبب في تآكل النسيج الاجتماعي لمجتمعاتنا. ونحن نرحب بنتائج وتوصيات دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين المكرسة لمشكلة المخدرات العالمية، التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٨، ونتعهد بالالتزام بالتعاون على الصعيد الدولي، والإقليمي والوطني لتحقيق الأهداف والمثل التي اعتمدها في تلك الدورة.

وستتأثر ترينيداد وتوباغو على بذل جهودها على الصعيد الإقليمي لتعزيز نوع من التعاون من شأنه مكافحة آفة الاتجار بالمخدرات. ويشمل هذا العمل تنفيذ برنامج عمل بربادوس لعام ١٩٩٤، الذي يعمل على تيسير التعاون الفعال لمراقبة المخدرات في المنطقة. ووضعت بلدان الجماعة الكاربية أيضا، بمساعدة من حكومات كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، برنامجا لحماية الشهود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مدينة بورت - أوف - اسبين هي مقر أمانة فرقة العمل الكاربية في المجال المالي المعنية بمكافحة غسل الأموال.

وتتعاون حكومة ترينيداد وتوباغو على الصعيد الثنائي مع البلدان الثلاثة التي سبق ذكرها في مجالات مثل تسليم المجرمين والعمليات البحرية لمكافحة المخدرات. ونستفيد أيضا من المساعدة التقنية التي تقدم لنا لتعزيز فرقة العمل المعنية بمكافحة جرائم المخدرات لتيسير جهودنا الرامية إلى التصدي لهذا الخطر الذي يواجه المجتمع.

في هذه البيئة الاقتصادية السريعة التأثير، أصبحت الدول النامية الجزرية الصغيرة أكثر ضعفاً بما ورثته من ملامح الحجم، والانعزال، والجزرية وسرعة التأثير أمام الكوارث الطبيعية. بل إن انقضاء أي كارثة طبيعية يمكن أن يحول أوجه التقدم الصغيرة التي نحققها في التنمية الاقتصادية إلى عدم. ومن الشواهد المحزنة على ذلك الدمار الذي ألحقه الإعصار جورج مؤخراً بالدول الصغيرة في الكاريبي. وترينيداد وتوباغو وتشاغر جيرانها الكاريبيين أحرانها للخسارة في الأرواح والممتلكات التي قاستها في ذلك الإعصار. وكما هو الحال بالنسبة لبلدان نامية أخرى، لا يمكن الوفاء باحتياجات الدول النامية الجزرية الصغيرة بغير دعم وتعاون المجتمع الدولي الكاملين. ولا تزال ترينيداد وتوباغو تبذل كل الجهود لتقديم المساعدة إلى الجزر المتأثرة بتلك الكارثة، بالتعاون مع الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث، وهي وكالة إقليمية أنشئت للتعامل مع جميع أنواع الكوارث.

لقد نجحت ترينيداد وتوباغو إلى حد ما في تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي وهي تمر بمرحلة تحول من اقتصاد يعتمد على النفط وسيطر عليه القطاع العام إلى سوق ذي اتجاه أكثر تنوعاً يقوده القطاع الخاص. إلا أنه لا تزال هناك حاجة ملحة لنمو مولد للعمالة من قطاعات غير تقليدية كثيفة العمالة مما سيكون له تأثير مباشر على خفض الفقر ومستويات البطالة في بلدنا.

إن شعبنا يضار، ولذلك، من المحتم أن توجه برامج الأمم المتحدة للتنمية بشكل أكثر تحديداً نحو الفرص التي تخلق عمالة لشعوبنا.

إن السياسات التجارية مجال هام تركز عليه منظمة التجارة العالمية. والبلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة، مطالبة بالتنافس مع البلدان المتقدمة النمو بينما تبقى مستويات التنمية الاقتصادية غير متساوية - وبأن تقوم بهذا في مناخ اقتصادي بالغ الصعوبة وفي أطر زمنية غير عملية. إن الدول الصغرى يجب عليها أن تعتمد سلسلة من التغييرات السياسات لإعادة توجيه اقتصاداتها وتنوع قواعدها الإنتاجية، وبينما تنفذ هذه التدابير، يجب عليها أيضاً أن تطور قدراتها الداخلية لمواجهة التغييرات في السياسات هذه في نفس الوقت. وهذا لا يمكن تحقيقه في المدى القصير بدون درجة عالية من الدعم من المنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع الدولي في مجموعهم.

١٩٩٢، ربط المجتمع الدولي، في مؤتمر القمة في ريو، لأول مرة، المسائل البيئية بالمسائل الاقتصادية. وبرنامج عمل بربادوس الذي اعتمد بعد ذلك بعامين، والذي يتناول المشاكل المحددة الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، يكمل مسودة خطة التنمية المستدامة في جدول أعمال القرن ٢١، التي اعتمدت في ريو. ولذلك، فإن برنامج عمل الدول النامية الجزرية الصغيرة، الذي من المقرر استعراضه في دورة استثنائية للجمعية العامة في العام القادم، له أهمية حاسمة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة. ونحن نتوقع أن تكون نتائج الاستعراض أكثر تبشيراً بالخير من نتائج جدول أعمال القرن ٢١.

إن خطى العولمة والتحرير الاقتصادي أبرزت المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية. وهذا واضح - في جملة أمور - في انهيار الأسواق المالية، ومعدلات التبادل التجاري المحففة والصعوبة المتزايدة التي تواجهها البلدان النامية في الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. والأزمة التي تواجهها حالياً دولاً عديدة، والظلام المخيم على الاقتصاد العالمي يفرضان مخاطر حقيقية على البلدان النامية، ومن ثم يدعون إلى وضع استراتيجيات مناسبة وإنشاء آليات جديدة لكفالة بقائنا.

إن التطورات الأخيرة في الساحة الاقتصادية والمالية الدولية مؤشرات واضحة على أن النظام الاقتصادي العالمي يستصرخ من أجل إحداث تغيير عاجل فيه. والعيوب التي يزداد وضوحها، لا يمكن إنكارها بعد الآن. إننا لا يمكننا أن نكتفي بدور المتفرج على تلك الأحداث، بل يجب أن نتصرف الآن وإلا فقدنا فرصة ذهبية للتأثير في التغييرات التي هي لصالح البشرية جميعاً. يجب أن نجري حواراً صحياً بناءً على جميع الأصعدة وأن تتوفر لدينا الإرادة السياسية والتوجيه السياسي كي نجد حلولاً هامة.

وتحقيقاً لهذا الهدف، أود أن أؤكد من جديد النداء الذي وجهه وزير خارجية ترينيداد وتوباغو الأونرابل رالف ماراج، في المؤتمر الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد الشهر الماضي في ديربان، بجنوب أفريقيا، لعقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالاقتصاد العالمي. ويتضح من وجهات النظر التي أعرب عنها من فوق هذه المنصة خلال الأسبوعين الماضيين أن الدول الأعضاء تعترف بالحاجة إلى إجراء عاجل على المستوى الدولي لمواجهة هذه المسألة.

الاجتماعية لجميع الشعوب. وفي هذا الصدد، خطت الأمم المتحدة خطوات واسعة في جهودها لمواجهة مشاكل التنمية وتحسين نوعية الحياة للبشر. ونحن ندرك أنه بغية تحقيق هذا الهدف، استنبطت أدوات كثيرة لتمكين المجتمع الدولي من بناء توافق آراء في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي.

ومما له مغزى خاص بالنسبة لترينيداد وتوباغو أنه وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦١/٥٠ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ تقرر عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ والنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات.

والالتزامات العشرة التي اضطلع بها في كوبنهاغن تشكل واجبات ملحة على الدول الأعضاء وعلى المجتمع الدولي لتحقيق تنمية اجتماعية يكون محورها رفاه أفراد المجتمع. وثمة التزام أعطيت له الأولوية في قمة كوبنهاغن وهو القضاء على الفقر. ومع ذلك فإن معدلات الفقر لا تزال عالية بشكل يدعو إلى الانزعاج، ومن الضروري التقدم بمبادرات عملية أخرى للقضاء على الفقر. ويسعدنا أن الجمعية العامة أعطت أولوية لهذا الموضوع وأعلنت الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، بغية تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع والإقلال إلى حد كبير من الفقر عموما.

وينبغي أن يدرس بعناية أثر العولمة وتأثيرها على التنمية الاجتماعية. وستكون الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة محفلا نافعا في هذا المسار.

وترى ترينيداد وتوباغو أن هذه بعض المسائل التي ينبغي للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية أن تنظر فيها عندما تعقد دورتها الموضوعية في أيار/مايو ١٩٩٩ ونيسان/أبريل ٢٠٠٠ حتى تضمن أن الدورة الاستثنائية سوف تحقق غرضها.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ أصدر المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة التزامات قوية لتحسين مركز المرأة، عندما اعتمد إعلان بيجين ومنهاج العمل. وتجري الآن أنشطة المتابعة، وينبغي أن تستمر بقوة لضمان التنفيذ الكامل للولايات الصادرة عن مؤتمر بيجين. وهناك ميدان يحتاج إلى تركيز خاص، وهو تعزيز اشتراك المرأة في عملية التنمية. إننا نرحب بالمقرر الذي اتخذته الجمعية

ومن المحتم أن نجد طرقا مبتكرة لتخطي الهوة بين الأمم المتحدة والمواطنين. وفي هذا السياق، نرحب بإنشاء صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، الذي سيقوي الشراكات لدعم الأمم المتحدة ومشاريعها ويقدم الموارد للبرامج والشعوب التي تخدمها وكالات الأمم المتحدة. والموافقة على تقديم المنح للمشروعات في فئات واسعة منها صحة الطفل، والبيئة وتغير المناخ، والمرأة والسكان، والأمن الغذائي، والرقابة على المخدرات، وتخفيف الفقر والألغام الأرضية، ستسهم إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. إن إنشاء هذا الصندوق شهادة لما يمكن أن يتحقق بالرؤية المشتركة والالتزام بمبادئ وقيم المنظمة. ونحن نحث على الاستخدام الأمثل للفوائد التي سوف يحققها الصندوق.

وإذ نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تود ترينيداد وتوباغو أن تعيد تأكيد التزامها بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمواطنيها، وتعزيزها. ودستور جمهورية ترينيداد وتوباغو يضمن حقوق الإنسان والحرية لكافة المواطنين بدون تمييز على أساس العرق أو الأصل أو اللون أو الدين أو نوع الجنس. فالحق في الحياة والحرية، وأمن الفرد، والحق في ألا يحرم الإنسان من تلك الحقوق إلا بموجب القانون، أمور يضمنها الدستور. كذلك يضمن الدستور حق الإنسان في ألا يتعرض لمعاملة أو عقوبة قاسية وغير عادية، وحقه في محاكمة عادلة وحرية التعبير وحرية الصحافة. ويسهر القضاء المستقل على ضمان عدم إلغاء هذه الحقوق أو الانتقاص منها.

وتدرك حكومة ترينيداد وتوباغو إدراكا تاما واجبا في حماية أمن ورفاه مواطنيها بما في ذلك الأبرياء، وضحايا العنف والضعفاء. وقد ضمن الدستور هذه الحقوق أيضا. ونحن لا ننضم إلى الاتجاه الراهن الذي يرهن حقوق هؤلاء المواطنين بحقوق مقترفي جرائم العنف ضد هم. ونرى أن مواطنينا الأبرياء يستحقون أيضا حماية الحكومة لحقوقهم الأساسية في الحياة وفي أمنهم الشخصي.

ولا يمكن أن نتحدث عن التنمية دون أن نركز اهتماما خاصا على مشاكل التنمية الاجتماعية، والقضاء على الفقر، والتنمية الاقتصادية المستدامة. ويجب على المجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى أن يسعى على نحو مشترك لضمان الرفاه الاقتصادي والتنمية

السيد سيديبي (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
بالنيابة عن وفد مالي، اسمحو لي أولاً أن أقدم للسيد
ديديير أوبيرتي التهانى الحارة بمناسبة انتخابه الباهر
لإدارة عمل الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وأود
أن أؤكد له أن وفد بلدي سيتعاون معه تعاوناً كاملاً
ومفتوحاً بغية إنجاح المهمة النبيلة التي أقيمت على
عاتقه. وأود أيضاً أن أهنئ سلفه السيد هينادي
أودوفينكو، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية
والخمسين، على الخبرة والمقدرة اللتين أدار بهما أعمالنا
من وقت كان فيه إصلاح الأمم المتحدة يحتل مكاناً بارزاً
في جدول أعمال منظمتنا.

وأنتهز أيضاً هذه الفرصة لأعرب للأمين العام،
وللفريق العامل معه، عن كل عرفاننا للالتزام الذي لا يكل
في خدمة المثل العليا للأمم المتحدة. إن وفد مالي يقدر
كل التقدير برنامجه الإصلاحى، الذي يرمي إلى جعل
منظمتنا متمشية مع حقائق العالم المتغيرة.

إن الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة قد بدأت
في وقت يشهد زيادة البلدان الفقيرة فقراً، وعودة بؤر
التوتر الساخنة إلى الظهور، والمصاعب الكامنة في تحقيق
تعاون أقوى وذى عرى أوثق، مما يدل على أن وتيرة
التغير الدولي لم يسبق لها مثيل وتتطلب انتباه منظمتنا.

والواقع أنه يبدو الآن أن الترابط المتزايد، وعولمة
الاقتصاد يسهمان إسهاماً كبيراً في استحداث توترات
جديدة، وإحداث اختلالات عميقة في التوازن تعاني منها
البلدان النامية. والعالم كله، تحت نير منطق التنافس إلى
أقصى حد، يمر بمرحلة تلتبس فيها الأمور التباساً شديداً.
ففي كل مكان، شمالاً أو جنوباً، يعيش العمال تحت تهديد
لا رحمة فيه، هو تهديد قواعد السوق، التي تصبح كل يوم
أشد ظلمة وأقل رحمة. وتهدد الأزمات المالية بتقويض
جهود البلدان النامية المبذولة في سبيل الإصلاح
الاقتصادى.

إن اختلال التوازن بين الشمال والجنوب آخذ في
التفاقم، وتوسع الشقة وتعمق الاختلافات. ويزداد الفقر
في البلدان النامية، بل وينتشر في البلدان المتقدمة النمو،
وهو فقر يتسم بالتفاوت في الدخول، وفي إمكانية
الحصول على الخدمات والعيش بكرامة.

إن وفدي يعتقد اعتقاداً راسخاً أنه، إذا أريد
تحقيق التنمية الاجتماعية الحققة، وتخفيض الفقر، فلا بد

العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بأن يعقد في عام
٢٠٠٠ اجتماع عام رفيع المستوى لإجراء استعراض
وتقييم شاملين للتقدم المحرز في تنفيذ منهاج
عمل بيجين والنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات
والمبادرات.

وتولي ترينيداد وتوباغو أهمية كبرى لحقوق الطفل.
ونحن نلتزم بأن نضمن أن الأطفال لن يتضرروا أو يحرّموا
بأي حال من الأحوال من السبل الضرورية لتنميتهم الشاملة
وإدماجهم الكامل في المجتمع. ومنذ أن دخلت اتفاقية
حقوق الطفل حيز النفاذ اتخذت ترينيداد وتوباغو بعض
التدابير لتعزيز الولايات المنبثقة عن الاتفاقية وتحقيقها.
واتخذت خطوات للنهوض بالوعي الوطني في هذا المجال
بما في ذلك وضع خطة عمل وطنية لبقاء وحماية ونماء
الأطفال وتعزيز حقوق الطفل من خلال برامج التوعية
التي تقوم بها المدرسة والمجتمع، وإنشاء سجل الطفل
لرصد أحوال الأطفال الذين يحتاجون إلى حماية خاصة.
ويجري حالياً اتخاذ إجراءات تتعلق بتنسيق وتعديل
القوانين المتصلة بالطفل، وكذلك إنشاء محكمة الأسرة.

إننا نسير بسرعة صوب أفق جديدة. فلتجدد
مجموعة الأمم عزمها على العمل لتحقيق الأهداف التي
وضعناها لأنفسنا. أهداف السلم والأمن والإنصاف والتنمية
للجميع. والإرادة السياسية والالتزام أمران ضروريان في
هذه العملية، وكذلك الحال بالنسبة للتقدير الحقيقي
للحقائق التي يواجهها كل فرد عضو في المجتمع الدولي
في سعيه إلى تحقيق هذه الأهداف.

ونحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ينبغي
ألا يغيب عن بالنا الترابط بين التنمية وتحقيق هذه
المبادئ. وإذ نصوغ سياسات جديدة في استراتيجيتنا
لتحسين جميع جوانب حياة البشر، ونبكر طرائق جديدة
لتنفيذ هذه السياسات، يشجعنا العدد الكبير من
النجاحات التي حققناها، وخاصة في السنوات الأخيرة.

وتتعهد ترينيداد وتوباغو بمواصلة العمل الدؤوب
في جهودها لإقامة دعائم عالم يسوده السلم والأمن
والإنصاف. هذا هو التراث الوحيد الذي ينبغي أن نتركه
للأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير
الشؤون الخارجية وشؤون المغتربين في مالي السيد
موديبو سيديبي.

تنفيذ اللامركزية، التي هي أداة تحقيق التنمية المحلية، التي يصممها الشعب ويوجهها.

إن مالي تسعى بعزم إلى تحقيق سياسة متفق عليها بحرية، تنشُد الإصلاح الاقتصادي وتعميق ديمقراطية البلد. والنتائج الإيجابية لهذه الجهود مشجعة جدا، وإن تكن هشة. غير أن هناك مشكلات ومصاعب لا تزال قائمة، وتتطلب برامجنا، في سبيل حلها، ومهما يكن طابع المشاركة في هذه البرامج، مساعدة كبيرة من الخارج وتوطيد السلم والاستقرار في منطقتنا وفي أفريقيا والعالم. ويصح هذا القول أيضا بالنسبة لبلدان كثيرة، خصوصا في أفريقيا، أخذت تسير من جديد على طريق النمو الاقتصادي، بفضل الإصلاحات الشجاعة التي قامت بها.

ونحن ننوي، أسوة بهم، أن نواصل ونعزز إصلاحاتنا الاقتصادية بتحقيق نمو قوي، يستهدف تخفيض الفقر. غير أن المجتمع الدولي عليه أن يعكس الاتجاه السائد نحو تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية، التي هي جوهرية للوفاء بالحد الأدنى من احتياجاتنا الأساسية. ونشني على الجهود التي لا تكل التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها في التنمية، ونحث على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، التي لن نتمتع بدونها إلا بالنزير اليسير من مكاسب إصلاحاتنا، التي نقوم بها بقدر هائل من التضحية في النضال ضد الفقر.

ونحتاج أيضا إلى شراكة تستهدف تعزيز قدراتنا الاقتصادية على تحويل سلعنا وتسويقها، وتسهيل وصولها إلى الأسواق، ودفع قطاعاتنا الخاصة إلى استعادة ازدهارها، وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وينبغي أن يحدث كل ذلك في بيئة اقتصادية أكثر ملاءمة، إذا أريد تخفيض البطالة والفقر بصفة دائمة.

إن نهاية الحرب الباردة قد غيرت السياق الدولي الذي يكتنف بعثات الأمم المتحدة وأنشطتها. وفي دائرة السلم والأمن الدوليين، تتصدى منظماتنا الآن لنزاعات داخلية كثيرا ما يكون لها آثار دولية خطيرة. ومن أسف أن الأحداث التي وقعت مؤخرا، في أحوال كثيرة، تجعلنا نتوقع استمرار انشغالنا بهذا النوع من النزاعات.

والآن، وقد أصبحت بعض المبادئ التوجيهية في مجال السلم والأمن مقبولة على نطاق واسع، فمن الواضح تماما أن حفظ السلم سيظل هدفا ذا الأولوية. ولذا، فمن

من نمو اقتصادي قوي، ولا بد من أن تتمكن أفقر البلدان من الوصول إلى الأسواق حتى تستطيع أن تشارك، على نحو أفضل، وعلى أساس مستدام، في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، نرحب باقتراح الأمين العام تشجيع البلدان النامية على المشاركة، بشكل أنشط، في وضع مقاييس دولية جديدة، وفي كفاءة الشفافية لتلك المقاييس. وعلى وجه التحديد، ينبغي إزالة الحواجز غير الجمركية أمام البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا؛ كما ينبغي اتخاذ تدابير متسمة بالعزم، لتخفيف وطأة الديون، إما بتحويل الدين العام الواقع على عاتق أفقر البلدان إلى منح، أو بتيسير الوصول إلى مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين.

ولكن لنكن واضحين: إن ما في كفة الميزان اليوم إنما هي عولمة تركز على تنمية بشرية مستدامة، ذلك أن التحدي، في نهاية هذا القرن وفي بداية القرن الحادي والعشرين، هو سد الفجوة بين الشمال والجنوب.

وفي هذا الصدد، وكما قالت أعلى السلطات، نحن مقتنعون بأن تاريخ البشرية إنما هو تاريخ الناس. إن سعينا الدائم إلى إسعاد الإنسان هو الخريطة التي تضيء لنا الطريق إلى التقدم العالمي. وسيكون نضالنا دائما ضد سوق عالمية عمياء، وفي سبيل التقاسم والتضامن. فلنحصل على النمو الاقتصادي بكافة الطرق، ولكن ليكن هناك تقاسم لعملنا وثماره، حتى يوضع حد لهذه المظالم. ولا يجب أن نغمض أعيننا عن هذه الحقيقة: حيثما وجد الجور وعدم الإنصاف، ذهب السلام.

إن احترام حقوق الإنسان والحقوق الوطنية هو عامل جوهري للازدهار الاقتصادي وللإنصاف الاجتماعي، وكذلك للنهوض بالسلم والأمن وصيانتهما. ونستطيع تحقيق هذا الاحترام، وتصحيح تلك الاختلالات، إذا ما تناولنا، من خلال حوار سياسي جديد نقوم به بكل مسؤولية وصراحة، بتناول التحديات، معتمدين على رؤية عالمية وتضامن عالمي، وبإيمان بالشراكة الحقة وبمسؤولية متقاسمة ومتساوية في بناء عالم أفضل، عالم إنساني.

وفي هذا السياق، فإن التحدي الأكبر الذي يواجه حكومة مالي اليوم هو تحقيق تنمية بشرية مستدامة من خلال مكافحة الفقر. وتتوقف هذه التنمية على تعزيز عملية التحول إلى الديمقراطية، وإلى سيادة القانون، وإلى

المنازعات الحدودية سياسيا. ومن الجوهرى اليوم أن تصحح بهدوء، وليس في حمأة التوتر، مسألة كل حدود أسى رسمها. وينبغي أن تكون آلية منع النزاعات وإدارتها وحلها، المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية، قادرة على دفع عجلة تلك التسويات بسرعة.

"وفي الوقت الذي يرحب فيه كل الناس بالتكامل، يجب أن يكون للحدود معنى مختلف. فينبغي أن تدار شؤونها على أساس أنها تمثل بلدانا متاخمة، ومناطق مشتركة وحيزا متقاسما."

وقال الرئيس كوناري أيضا:

"إن الفترات التالية للانتخابات أخذت تصبح، أكثر فأكثر، أوقاتا للنزاع. ينبغي للحيلولة دون ذلك بالإعداد السوي للانتخابات، لأن بعض الوقائع التي حدثت مؤخرا، من قبيل التحديات الانتخابية، قد هددت الديمقراطية. ويجب أن يعرف الناس أن الباب الوحيد الموصل إلى السلطة هو صندوق الانتخاب، الذي تنبع منه كل شرعية. وعلى كل فرد أن يشارك في الانتخابات.

"وعلىنا إذن أن نسعى إلى التحكم في التحديات الانتخابية، بدون أن نعرض أبدا للخطر الإعراب عن الرأي القائم على التعددية ونقل السلطة. ويجب أن تكون القوة دائما كامنة في القانون والحق. كل القانون وكل الحق، ولا شيء غير القانون والحق - وأن تقف في وجه أي نزوة نحو قفلة النظام ونحو العنف".

ويرى رئيس جمهورية مالي أنه،

"لم يعد من الممكن أن تدار أفريقيا بالطريقة التي كانت تدار بها منذ عام ١٩٦٠. فهناك أفريقيا جديدة تتحرك؛ أفريقيا التي ترغب في تشكيل مستقبلها وتضطلع بالمسؤولية عن تنميتها؛ أفريقيا التي تسعى من أجل التضامن وليس الصدقات؛ أفريقيا المسؤولة والواثقة. إنها أفريقيا الواقفة على قدميها بثبات؛ أفريقيا الديمقراطية."

وتحتاج أفريقيا هذه أكثر من أي وقت مضى إلى الأمن والسلام. ولتحقيق ذلك الأمن وذلك السلام يتعين على

الجوهرى أن نحسن نظامنا الوقائي ونعزز مقدرة مؤسساتنا على تنظيم وقيادة هذه العمليات بفعالية ونجاح.

إن مالي، من جانبها، ستناضل دائما في سبيل مزيد من السلم، والعدل، والتضامن، في العالم كله. فبالنسبة لنا لا انفصام بين الأمن والتنمية. إن الأزمات الخطيرة التي تهز العالم، وأفريقيا بصفة خاصة، تعزز من إيماننا بأن الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات دون الإقليمية، يجب أن تتعاون تعاوناً وثيقاً، كل منها مع الأخرى، في السعي إلى تحقيق الفعالية في الإنذار المبكر، وفي منع النزاعات وإدارتها، وفي تشغيل آليات حفظ السلام. وفي هذا الإطار، وبالإشارة بصفة خاصة إلى أفريقيا، يمثل منع النزاعات ونزع السلاح شاعلا كبيرا.

وبالنظر إلى جميع التحديات التي يمثلها تحقيق الديمقراطية والتنمية والأمن في أفريقيا، قال الرئيس ألفا عمر كوناري، رئيس جمهورية مالي، منذ بضعة أسابيع ما يلي:

"إن تنمية القارة ينبغي إدارتها على أسس جديدة. إن الوضع الصعب لقارتنا قد نشأ، في كل مكان تقريبا، نتيجة لفشل في الديمقراطية، ينبغي أن نقوم بتصحيحه في ديمقراطياتنا الناشئة والهشة، بالتزام ديمقراطي جوهرى. وينبغي أن نشجع حرية التعبير التعددية، ونقل السلطة، ولحلول القائم على أساس القانون. وعلىنا أن نتحاشى العنف.

"إن مستقبل قارتنا ليس كامنة في إقامة جمهوريات عرقية، لأنها لن تؤدي بنا إلا إلى فوضى عامة. بل نشعر أنه من المهم ألا ننكر، ولا نستحق إمكانيات الإعراب عن الرغبة في الاستقلال الذاتي. بل يجب إدارة هذه الرغبات في سياق ديمقراطي، يتمثل في النقل الأساسي للسلطات، وفي استحداث سلطات محلية، تؤدي إلى التكامل الإقليمي.

"وبعد مضي ثمانية وثلاثين عاما على الاستقلال الذي حصلنا عليه في ١٩٦٠، فإن إعادة رسم الحدود الموروثة عن الاستعمار أمر غير وارد، ولكن ليس هناك اليوم شيء يبرر النزاعات الحدودية. يجب أن يكون بوسعنا أن نحل جميع

المجتمع الدولي أن يحافظ على هذا الزخم بالاحتشاد حول قضية الأسلحة الخفيفة وتأييد الوقف المؤقت وتفصيله عن طريق تنفيذ برنامج للتعاون والمساعدة من أجل الأمن والتنمية بما يعزز الوقف ويساعد على توسيع نطاقه.

ونحن طرف نشط ونؤيد المقترحات التي تقدم يوميا من أجل تتبع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة وإنشاء آلية للرقابة. ولئن كانت هذه مسألة عسيرة ومعقدة فإننا يجب أن نعمل معا وبهمة بغية اتقان تلك الآلية.

ويجب أن يزداد التأييد للقرار ٢٨/٥٢ جيم المتعلق بمساعدة الدول في كبح جماح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وجمع هذه الأسلحة، ويجب أن تطالب الدول بالمزيد في هذه القضية التي تهم المجتمع الدولي والأمم المتحدة التي نهنتها على ما قامت به من عمل. ولا بد أن نظهر التزامنا بإحراز تقدم هام في سبيل إنشاء آلية للحد من هذه المسألة، وفي الوقت نفسه لا بد أن نؤيد بشدة المبادرات من قبيل الوقف المؤقت وإذكاء الوعي وحشد جميع الناشطين الحكوميين وغير الحكوميين لتحسين كفاءة السلام والحد من التهديد الذي يشكله هذا الانتشار غير القانوني بالنسبة للناس وخاصة النساء والأطفال، وللدول وللديمقراطية.

وأود مرة أخرى باسم وفد مالي أن أعرب عن تضامننا وتعاطفنا مع جميع شعوب العالم التي لا تزال تعيش في حالة نزاع.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، ينتابنا قلق عميق إزاء المأزق الذي تمر به عملية السلام، وإزاء سياسة الأمر الواقع التي تهدف إلى تغيير الطابع الديني والمدني والتاريخي للمدينة المقدسة، القدس. فالاتفاقات التي أبرمت على أساس "الأرض مقابل السلام" يجب أن تنفذ. ونعيد تأكيد دعمنا الذي لا يتزعزع للكفاح العادل للشعب الفلسطيني الشقيق من أجل أعمال حقهم المشروع في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة.

وفي أنغولا، نظل على اقتناعنا بأن الاحترام الدقيق لبروتوكول لوساكا هو السبيل الوحيد إلى السلام الدائم والمصالحة. وأود مرة أخرى أن أحيي ذكرى السيد أليوني بلوندين بيبي، الممثل الخاص للأمين العام وأعضاء فريق السبعة الذين هلكوا على درب السلام في أنغولا.

أفريقيا، كبقية أنحاء العالم، أن تكون خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية وبوجه خاص الأسلحة الخفيفة.

وبالنسبة لنزع السلاح فإن مالي ترحب بقرارات مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما ما يتعلق منها بالتمديد الدائم للمعاهدة. كما أننا نرحب ببدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وبالتقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونرحب ترحيبا حارا بإنفاذ اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومالي التي صدقت على هذه الاتفاقية في وقت مبكر شرعت في أيار/مايو الماضي في تدمير مخزونات التي لم يستخدمها جيش مالي على الإطلاق.

وإذا كانت مالي ترحب أيضا بالتقدم الملحوظ الذي أحرز بشأن الصكوك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل فإنها يساورها قلق عميق حول الأسلحة التقليدية التي تظل لأن مجالها لم يستكشف ولم يخضع بعد للقواعد الدولية. فالمنازعات الأخيرة، وخاصة في أفريقيا، التي راحت ضحيتها أرواح بشرية كثيرة لا تغذيها أسلحة الدمار الشامل وإنما تغذيها الأسلحة الخفيفة. وهذا هو السبب في أن بلدي، إلى جانب الأمم المتحدة وبلدان منطقة غرب أفريقيا الفرعية، يضطلع بمبادرات محددة لمواجهة هذه الظاهرة.

ومن دواعي سرورنا الترحيب الذي حظيت به مبادرة الرئيس كوناري المتعلقة بالوقف المؤقت لاستيراد وتصدير وإنتاج الأسلحة الخفيفة الذي أقرته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأقرته مؤخرا منظمة الوحدة الأفريقية خلال مؤتمر قمة أوغادوجو، كما أقرته حركة عدم الانحياز في مؤتمر قمة ديربان. ولكن من المهم الآن التقدم خطوة أخرى لخفض واحتماء التهديد الذي يمثله انتشار الأسلحة الخفيفة. وهذا الوقف المؤقت، في جوهره، تدبير لبناء الثقة، يرمي في المدى البعيد إلى تعزيز قدرة الحكومات المعنية على ممارسة رقابة أشد على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة. ونود هنا أن نشيد ببعث النظر والالتزام المسؤول من جانب بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تعتزم إعلان الوقف المؤقت قريبا. وستكون تلك سابقة تدل على إرادة أفريقيا الواضحة لمنع المنازعات بممارسة الضغط على الوسائل التي تحركها وتغذيها. وعلى

وأود أيضا أن أهنئ السفير هينادي أودوفينكو، ممثل أوكرانيا، وأن أعرب عن تقديري له على كم العمل الهائل الذي أنجزه أثناء رئاسته للجمعية العامة في الدورة الماضية.

واسمحوا لي كذلك أن أؤكد من جديد للأمين العام للأمم المتحدة، شقيقنا كوفي عنان، تأييد بلادي للجهود التي يبذلها في سبيل الاهتداء إلى حلول ناجعة للنزاعات في مختلف مناطق العالم، وفي أفريقيا بالذات. ويطيب لي أن أشجعه على مواصلة الإصلاحات التي أخذها على عاتقه من أجل تكييف الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها.

نجتمع هنا مرة أخرى لكي ننظر ونفكر في التحديات الكبرى التي تواجهها الإنسانية، والتي سيكون عليها أن تواجهها على أعتاب الألفية الجديدة. وفي كل عام، وفي هذا المحفل بعينه، نرى أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج، ولكن الحلول تتلأأ في الوصول. والواقع هو أننا جميعا ضحايا لتناقضاتنا.

ولطالما كررنا من فوق هذه المنصة طوال السنوات الخمسين الماضية، أن الإنسانية لا تبغي مزيدا من الحروب، وإنما تريد سلاما دائما. ومع ذلك، لا تزال المجمعات الصناعية الكبرى تواصل إنتاج المزيد من الأسلحة التي تصبح أكثر تطورا وفتكا يوما بعد يوم.

ويؤكدون لنا أن الأولوية في نهاية هذا القرن هي مكافحة الفقر والتخلف في الدول، وذلك في إطار عولمة اقتصاداتنا. ومع ذلك، نرى أن مشاكل الجوع وسوء التغذية والمرض والبطالة تتخذ أبعادا مروعة، بل إننا نجد في حالات كثيرة أن استفحال هذه المشاكل أصبح أكثر وضوحا مما كان في الماضي. وفي الوقت ذاته، ما زالت شعوب العالم تنتظر، ولا تزال غيوم الشك وعدم اليقين تخيم على آفاق مستقبلها.

ولنكن صادقين مع أنفسنا: لا يمكن تحقيق نزاع السلاح إلا بتفكيك المجمعات الصناعية الكبرى المنتجة للأسلحة. والأدعاء بخلاف ذلك ما هو إلا ضرب من التناقض البحث. فنزع السلاح يتطلب نفس النهج المتبع في مكافحة المخدرات. أي، بعبارة أخرى، بتدمير مراكز الإنتاج والتوزيع والبيع. ولا أحتاج هنا إلى الخوض في تفاصيل هذه القضية، لأن الحل يكمن في أيدي من يستفيدون من هذه التجارة غير المشروعة.

ولقد أعربنا باستمرار عن قلقنا العميق إزاء معاناة الشعب الشقيق في الجماهيرية العربية الليبية نتيجة للحظر المفروض عليه. وبينما نراقب الأحداث الأخيرة نود أن نذكر بالقرار الذي اتخذته رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر قمتهم الأخير، ونعيد التأكيد بأنه قد آن الأوان لإنهاء معاناة الشعب الليبي الشقيق برفع الحظر وإيجاد حل دائم.

وإذ تشعر مالي بالقلق إزاء أعمال الإرهاب، التي ندينها بجميع صورها، فإنها تدين بشدة الاعتداءات القاتلة ضد البعثيين الدبلوماسيين للولايات المتحدة في دار السلام ونيروبي. ونعيد تأكيد تعازينا لأسر الضحايا، ونطالب بمزيد من التعاون الدولي لمنع هذا التهديد ودحره، كما أننا نطالب بعقد مؤتمر دولي يعنى بالإرهاب، وذلك برعاية الأمم المتحدة التي نحتاج بشكل متزايد إلى إعادة تأكيد اختصاصها الحصري في مجال السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أختتم كلمتي بقضية توسيع عضوية مجلس الأمن. فواضح أن هذه الهيئة التي ولدت في سياق مختلف تماما عن سياق اليوم، لا يمكن ألا يمسه طريق الإصلاح. ووفدي يؤيد طلبات أفريقيا المتعلقة بالتزام الديمقراطية والتوزيع العادل في فئتي المقاعد، الدائمة وغير الدائمة، بكل ما لها من امتيازات وصلاحيات.

ونحن واثقون من أن الأمم المتحدة بعد إعادة هيكلتها والتزامها الديمقراطية وإعطائها الصلاحيات اللازمة، تستطيع أن تساعد في كفاءة تحسين الإدارة النظامية لشؤون العالم بإزالة ما يهدد البشرية من الغبن والتفاوت والأناية حتى تستطيع الأمم المتحدة أخيرا وبروح من التضامن أن تكرر مواردها وطاقاتها لتقدم البشرية وتنميتها.

الرئيس بالنيابة: الآن أعطي الكلمة لمعالي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون لغينيا الاستوائية السيد ميغيل أولونو ندونغ ميفومو.

السيد أويونو ندونغ ميفومو (غينيا الاستوائية)
(ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أعرب للسيد ديديير أوبرتي عن خالص تهاني وفد غينيا الاستوائية على انتخابه بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة.

ونحن نتساءل عن مدى الصدق والشفافية في الحوار الرامي إلى تسهيل الاندماج الكامل للاقتصادات الأفريقية في آليات عولمة التجارة وفي الفتوحات التكنولوجية؛ الأمر الذي يعني، بالنسبة للعولمة، أن أي شخص يمكنه أن يبيع ما لديه في أي مكان شاء بدون الحواجز الجمركية والإدارية والتعريفية التي تحول اليوم دون الوصول الحر لمنتجات الجنوب إلى أسواق الشمال.

وعلاوة على ذلك، ما زالت المسألة المزمنة المتعلقة بالديون الخارجية تُشكل عقبة أمام النمو الاقتصادي في عدد كبير من البلدان النامية.

وبلدي، غينيا الاستوائية، يؤمن إيماننا صادقاً بأن هذا الوضع لم يأت مصادفة ولا هو راجع إلى انعدام الإمكانيات أو الفرص. وما نطلبه ليس مجرد المساعدة. إننا نريد التقدير لجهودنا الذاتية؛ نريد أن يستفاد بالكامل من مختلف الفرص التي يمكن أن نقدمها إلى عالم العولمة في المستقبل.

بيد أن كل هذا يتطلب أيضاً استتباب السلام، واستقرار الدول اجتماعياً وسياسياً. وللأسف، يبدو أن المحاولات كلها تُبذل لزعة الاستقرار في بلداننا. فاليوم، نتعرض لتهديد خطير، سواء من الخارج أو من داخل حدودنا، بأعمال الإرهاب والمرترقة على أيدي أفراد أو مجموعات أعماها التعطش إلى السلطة، والكرهية العرقية، والعنصرية، والرغبة في الهيمنة.

وقد شهد بلدي، لأول مرة في تاريخه، عمليتين مسلحين من أعمال زعزعة الاستقرار في غضون الشهور الثمانية عشر الماضية. كان الأول في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٧، عندما احتجزت الشرطة الأنغولية، في المياه الإقليمية لأنغولا، سفينة كانت تحمل أسلحة وجنوداً مرتزقة. وكان الثاني في ٢١ كانون الثاني/يناير من هذا العام، عندما هاجمت مجموعة من الأفراد عدداً من المدن في بلدي واغتالت ستة أشخاص بوحشية.

وما الذي يمكن أن يُبرر أعمال إرهابية كتلك التي ارتكبت ضد سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا؟ وأي مبرر يمكن التماسه لعصابة من الإرهابيين تقتل مواطنين مسالمين بوحشية؟ وما هي المطالب السياسية التي يمكن أن تُبرر قتل إنسان آخر وتقطيع أوصاله، كما حدث في بلدي؟

بيد أنني أود فعلاً أن أشير إلى مسألتين مطروحتين على دورة الجمعية العامة هذه كموضوع للمناقشة، وهما: ظاهرة العولمة ومكافحة الإرهاب.

وبالنسبة للمسألة الأولى تساورنا شكوك وتساؤلات خطيرة حول صدق هذا الحوار الجاري بين الدول. فهناك، من ناحية، من يقدمون الكثير من الذرائع لتبرير الاستمرار في تعويق التجارة الحرة والانتقال الحر للسلع والأفراد ونقل التكنولوجيا، ومن يصبون حواجز أخرى تمنع الدول النامية من تحقيق التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالقارة الأفريقية، نعلم جميعاً أن جولة أوروغواي ليست سوى أداة لتهميش البلدان النامية، وندرك أيضاً أن تسديد الديون الخارجية ما زال يمثل وسيلة لتصدير رأس المال، وبالتحديد إلى من ليسوا بحاجة إليه. وفي ظل هذه الظروف، كيف يمكننا أن نضع جدول أعمال لعولمة العلاقات الاقتصادية بين الشمال المتقدم النمو والجنوب النامي في إطار من العدالة؟

إن العولمة يجب أن تبدأ بأسعار منصفة لموادنا الخام. والفرص والميزات الهائلة التي توفرها البلدان النامية في أفريقيا للأسواق العالمية يجب أن تستخدم في سياق شراكة مخلصية بين الشمال والجنوب. إن التهميش لم يكن من اختيارنا، والسؤال هو: هل ينبغي أن يفرض علينا؟

وبعض من يحطون من قدر القارة الأفريقية يسوقون حججاً مفرطة في البساطة، عندما يقطعون بأن الأسباب الرئيسية للفقر والتهميش في القارة الأفريقية هي سياسية في طبيعتها، أي سوء الإدارة والفساد والنزاع المسلح.

وبدون أن نحاول تفنيد هذه الحجج، فإننا لا نعتقد أنها تُبرر المعاملة المجحفة التي تلقاها موادنا الخام في أسواق الشمال التي تحقق أرباحاً طائلة. ولا نعتقد أيضاً أن التهميش الذي تُعانيه القارة الأفريقية الآن ظاهرة لا مفر منها. فنحن نفضل الكثير من أجل إدراج بلداننا في جدول الأعمال الحالي للعولمة. وعمليات التكامل دون الإقليمي والإقليمي الجارية حالياً لهي الدليل على الإرادة السياسية التي يتحلى بها اليوم الزعماء الأفارقة.

ولذلك، فإن الواقع الداخلي في غينيا الاستوائية يختلف كل الاختلاف عن الحملة المنظمة من الإزعاج والمطاردة التي شنت ضدها طيلة سنوات عديدة. فالسلام والاستقرار يسودان البلد، والاستثمارات تتدفق إلينا وهناك دلائل حقيقية على النمو. والإصلاحات السياسية لا رجعة فيها، ويجري تعزيز دولة القانون وإصلاح الحكم. وتحقيقاً لهذا الهدف، تحتفظ حكومة غينيا الاستوائية بعلاقات تعاون مع العديد من المنظمات الدولية والبلدان الصديقة لإقامة برامج للمساعدات التقنية في مجالات الاقتصاد والديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز الحكم الصالح. ونواصل التعاون مع لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، كما أننا نتعاون تعاوناً إيجابياً مع المؤسسات المالية الدولية في المجالات التي أشرت إليها.

ومن الواضح أننا نمر بمرحلة من البعث تبشر بالخير في بلدنا. وناشد المجتمع الدولي هنا أن يدل على تضامنه بدعم جهودنا لتوطيد العملية الديمقراطية وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية - الاجتماعية في البلد التي أعدها المؤتمر الاقتصادي الوطني الذي عقد في باتا من ٨ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

وفيما يتعلق بالقارة الأفريقية، نحث المجتمع الدولي على إيجاد الآليات اللازمة الموجهة لتحقيق وقف إطلاق النار وإنهاء الأعمال العدائية في منطقة البحيرات الكبرى واستعادة السلم والنظام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، وغينيا - بيساو، وسيراليون، وإريتريا، وإثيوبيا. وتحقيقاً لهذا الهدف، نود أن نؤكد من جديد هنا على التوصيات الواردة في إعلان باتا لتعزيز الديمقراطية والسلام والتنمية المستدامة في أفريقيا، الذي أصدره المؤتمر دون الإقليمي المعني بالمؤسسات الديمقراطية والسلام في وسط أفريقيا، المنعقد من ١٨ إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٨ تحت رعاية الأمم المتحدة، وقد أوصى فيه رئيس جمهورية غينيا الاستوائية بإنشاء برلمان دون إقليمي لمعالجة المسائل المتعلقة بكفالة السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وغينيا الاستوائية تتعهد بالإسهام في تحقيق هذا الهدف.

وأخيراً، يؤكد بلدي مرة أخرى تأييده للإصلاحات اللازمة لمجلس الأمن. وفيما يتعلق بزيادة عدد أعضائه، نؤيد التوزيع العادل لكي تتمكن منظمنا بحق من التعبير عن الواقع الجيوبوليتيكي لعالم اليوم. وفي هذا الصدد، تتفق غينيا الاستوائية مع الموقف

وبهذه المناسبة أقول إن بعض البلدان الحاضرة هنا تتعامل مع الغير بمعايير مزدوجة؛ فالأعمال الإرهابية تكون مبررة أو غير مبررة بناء على مصالحها الخاصة. وعندما تقع هذه الأعمال في بلد نام تلجأ بعض وسائل الاتصال ذات النفوذ، في جملة ما تلجأ إليه من مغالطات، إلى قضية "النضال من أجل حرية الشعوب"، للإطاحة بنظم تعتبر ديكتاتورية من وجهة نظرها. وعندما تقع أحداث مماثلة من نفس النوع في أي بلد من بلدان الشمال، تتغير القصة، ويوصف المسؤولون عنها بأنهم إرهابيون وأعداء للمجتمع. وهذا الكيل بمكيالين كان واضحاً عندما تلقت هذه الأعمال دعم وتأييد بعض المجموعات السياسية الإسبانية وعناصر في وسائل الاتصال الإسبانية. ولم تشجب تلك الأفعال إلا حكومة ذلك البلد. ومن ناحية أخرى، تألف لوبي من أحزاب سياسية متعددة - حزب باسك الوطني، واليسار المتحد، وحزب العمال الاشتراكي الإسباني - وأصدر كل حزب منها إعلانات تعبر عن تضامنه مع مرتكبي تلك الأعمال الإرهابية. ومنذ ذلك الحين، تحاول نفس هذه المجموعات افتعال مشكلة عرقية في بلدي. فشجعوا على اتخاذ عدد من القرارات المعادية لبلدي في مختلف المحافل الدولية، بما فيها الاجتماعات التي عقدها مؤخرًا البرلمان الأوروبي والجمعية المشتركة للاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في محاولة واضحة لتبرير هذه الأعمال الإرهابية.

ومع ذلك، فإن حكومة بلدي، التزاماً منها بإقامة دولة تركز على حكم القانون في غينيا الاستوائية، أجرت محاكمة علنية بضمانات إجرائية وفي وجود مراقبين دوليين. فضلاً عن ذلك، فإن السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية خفف أحكام الإعدام الخمسة عشر الصادرة ضد المرتكبين الرئيسيين لهذه الجرائم، في محاولة منه للمحافظة على الوحدة الاجتماعية للأمة. ولكن يبدو أن مثل هذه التدابير لا ترضي الدوائر السياسية التي تصر على محاولة زعزعة استقرار الشعب المسالم في غينيا الاستوائية.

وبالرغم من ذلك، أود أن أؤكد للجمعية العامة أنه بفضل نضج شعب غينيا الاستوائية وتحليه بالروح السلمية وبالإقبال على الحوار والمناقشة الديمقراطية، فإننا لم نتعرض للاضطرابات الخطيرة التي تعرضت لها بعض البلدان والمناطق في قارتنا نتيجة لتلك الأعمال.

والواقع، أن انعدام الأمن يشيع في كل مكان، في صور ومظاهر عديدة. وانعدام الأمن يتخذ الآن طابعا عالميا، وأينما توفي إنسان - سواء في حرب أو راح ضحية لتفجير القنابل، أو قتل في مذبحه مدبرة، أو توفي ببساطة على فراش المرض - سيكي الأطفال في مكان ما وستقاسي النساء بالمئات والآلاف والملايين. ولقد أصبح الموت جزءا من حياتنا اليومية أكثر مما كان في أي وقت مضى على الإطلاق. ولهذا السبب نركز اهتمامنا اليوم على مشكلات انعدام الأمن وعلى الحاجة إلى تضافر جهودنا لصون السلام.

ويواجه المجتمع الدولي الآن حالات تهدد السلم والأمن وتهدد التنمية المستدامة للأمم. وفي أنحاء عديدة من العالم، تطفو على السطح حروب أهلية وصراعات فيما بين الدول، ومنازعات على الحدود، ومواجهات عرقية وقبلية ودينية، وهي تجلب المعاناة والفقير وعدم الاستقرار السياسي والتهميش، سواء كان ذلك في كوسوفو أو جزر القمر أو منطقة البحيرات الكبرى أو في أماكن أخرى.

يضاف إلى ذلك استمرار أخطار جديدة، مثل الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والفساد، وانتشار المخدرات، وتدهور البيئة. وتزداد على نحو مطرد سهولة الحصول على أسلحة الدمار الشامل. كما أصبح انتشار صناعة الأسلحة الخفيفة، وشيوع استعمالها بمثابة بلاء وبيل يحيق بمعظم البلدان.

وانعدام الأمن له طابع اقتصادي، فضلا عن طابعه الاجتماعي. ففي عصر التقدم التكنولوجي والنمو المشهود في الإنتاج الغذائي العالمي، تعاني مناطق إقليمية بأكملها من المجاعة وسوء التغذية. إذ لا يزال ربع سكان العالم يعيشون في فقر. ولا يزال ملايين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة يموتون بسبب المرض، ولا تزال قطاعات كبيرة من المجتمع محرومة من التعليم ومن الرعاية الصحية الأساسية. ويضطر نحو ١٨٠ مليون طفل تقل أعمارهم عن الرابعة عشرة إلى العمل؛ وليس أمام من هم أقل منهم حظا من بديل سوى التعرض للاستغلال الجنسي؛ وتمثل البطالة لكثير من الشبان الإمكانية الوحيدة المتاحة في المستقبل. وبالمثل، لا يتسنى لعدد ضخم من النساء حتى يومنا هذا ممارسة حقوقهن الأساسية. ولا يزال الكثير منهن يعانين من العنف العائلي، أو الظلم الاجتماعي، أو المذابح المدبرة أو الصراع المسلح.

الذي اعتمد في مؤتمر القمة الثاني عشر لبلدان عدم الانحياز المنعقد قبل شهر في دربن، بجنوب أفريقيا، بأنه يجب أن يكون لأفريقيا مقعدان دائمان وخمسة مقاعد غير دائمة، وذلك لصالح مصداقية الأمم المتحدة وتوكيد الديمقراطية فيها.

الرئيس بالنيابة: المتكلمة التالية هي معالي وزيرة خارجية مدغشقر السيدة ليلي هانيترا راتسيغاندر بهامانا، وأعطيتها الكلمة الآن.

السيدة راتسيغاندر بهامانا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الجمعية العامة اختارت السيد أوبيرتي بالإجماع لإدارة أعمال دورتها الثالثة والخمسين. وأود أن أضم صوتي إلى المتكلمين قبلي لأقدم له التهنية، حيث أنني أعتبر أن انتخابه إشادة بخصاله الشخصية بوصفه دبلوماسيا وسياسيا قديرا. ويسرني باسم مدغشقر أن أعرب عن أطيب تمنياتنا لنجاحه في مهمته.

وكان لنا شرف التعاون مع سلفه، الذي قدرنا كفاءته، طيلة فترة توليه الرئاسة، وللسيد أوبيرتي أن يتأكد أيضا من دعمنا الكامل لجهوده للوفاء بمهمته بنجاح.

وتؤكد مدغشقر من جديد تشجيعها وتأييدها للأمم العام، السيد كوفي عنان، في بحثه عن الوسائل والأساليب التي تزيد من دينامية منظمنا.

ها هي أسرة الأمم المتحدة العظيمة تجتمع مرة أخرى، كما تجتمع كل عام لتدرس الحالة في العالم دراسة جماعية لكي ترسي أسس الوجود الأفضل، والأكثر سلامة وعدلا، برغم كل خلافاتنا واختلافاتنا.

وتؤكد مدغشقر من جديد تأييدها للأمم المتحدة بحضورها كل عام في هذا التجمع السنوي. وبالنسبة لنا، فإن هذا المحفل الذي يجري فيه تبادل الآراء يمثل أول حصن عالمي يقي من الظلم والعنف في العالم، وهو أفضل أداة لكفالة السلم والأمن ولتشجيع التقدم.

وفي ضوء البيانات التي أدلى بها هنا، من المؤكد أن العولمة تشكل خلفية شواغلنا الكثيرة في نهاية هذا القرن. والعولمة، بكل مزاياها، وعيوبها، وما تسببه من إحباط، وتجاوزها لحدود الأطر الاقتصادية، تتجلى الآن في شكل من انعدام الأمن.

بطبيعة الحال الاقتراح المقدم من الرئيس بليز كومباوري، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، بشأن عقد مؤتمر قمة في سنة ٢٠٠٠ تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف اتخاذ المجتمع الدولي موقفاً مشتركاً يرد به على مشكلة الإرهاب.

ووقعت مدغشقر، شأنها شأن دول أخرى، في روما يوم ١٨ تموز/يوليه، على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن البيان الختامي للمؤتمر الدبلوماسي للمفوضيين.

وسيكون من المناسب النظر في مشكلة الأمن من خلال نهج متعدد الأبعاد يشمل الجوانب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية على الأصعدة المختلفة، الدولي منها والإقليمي والوطني.

والفقر واستمرار الاختلالات التي تقسم العالم إلى بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية، وبلدان أقل نمواً، وبلدان فقيرة، وبلدان مدينة، هما عاملان يسهمان في التوتر وفي خلق العقبات التي تحول دون إقرار سلام حقيقي دائم. وعلى أية حال، فإن هذا هو الواقع في قارتنا أفريقيا.

ولقد حدد إعلان القاهرة لعام ١٩٩٣ الهدف الرئيسي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات في أفريقيا وإدارتها وحلها. وعلى الرغم من ذلك تظل هذه الإجراءات غير فعالة ما لم تلق تأييداً فعالاً من المجتمع الدولي. ولذلك ينبغي الترحيب بقرار مجلس الأمن ١١٧٠ (١٩٩٨)، المتعلق بعقد اجتماعات وزارية دورية لتقييم الإجراءات المتخذة لصالح السلام في أفريقيا. وبالنسبة لمدغشقر، فإن الأمر يمثل تأكيداً للرجبة في تنسيق إجراءات الأمم المتحدة مع منظمة عموم أفريقيا ومع الآليات الإقليمية.

وبينما ننتظر التعبئة المناسبة للموارد اللازمة للتنفيذ الفعال للإجراءات المتوخاة في إطار خطة التنمية، يبدو لنا أن من الأمور الحيوية أن تسهم البلدان النامية باقتراح إنشاء آلية تساعد على بلوغ أمانها المشتركة وتأكيد تضامنها.

وبهذه الروح نظر رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، في اجتماعهم في دربن، في اقتراح يدعو إلى إنشاء آلية، في نطاق الحركة، تضم ثلاثة صناديق تمول من مواردنا الذاتية بنسبة تصل إلى ٠,١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي أو نسبة مئوية من

وعلاوة على ذلك، أدى الاضطراب المالي الفجائي الذي أصاب جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا إلى إحداث صدمة في النظام الاقتصادي الدولي. والحقيقة أن شبكات المعلومات العالمية قد قللت المسافات والزمن، ولكنها أسهمت في الوقت نفسه في زيادة انعدام الأمن على كل من الصعيد العلمي والثقافي والأخلاقي. وأصبحت فيروسات الحاسوب شيئاً خطيراً، وأصبح خطرها مثل خطر الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. وهذا كله يصور حجم العولمة وسلبياتها، فضلاً عن نطاق الترابط بين الدول.

وبعد مرور خمسين سنة على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا تزال تنتهك الحريات والحقوق الكامنة في كرامة الإنسان وقيمه، ونشهد بدء ظهور تحديات جديدة - تحديات تختلف دوماً وتستلزم استراتيجيات مكيفة على نحو جيد ومخططة على نحو أفضل. ومن الواضح أنه لا توجد دولة في العالم بوسعها أن تضمن لكل مواطنيها الرفاه المادي والروحي في ظروف السلام والاحترام التام لأبسط الحقوق والحريات.

وبينما شهد الماضي القريب - على وجه التحديد عام ١٩٨٥، ومن فوق هذه المنصة نفسها - التشديد على توازن القوى، بصفة عامة، وعلى التعادل النووي، بوجه خاص، يسلم الكل اليوم، بالإجماع، بأن الأمن لا يمكن أن يوجد بدون تعاون وتضامن، الأمر الذي يعني حدوث تطورات مشهودة في العلاقات الدولية. والدليل على هذا الإدراك هو بدء نفاذ الاتفاقية الدولية لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، في ١ آذار/مارس ١٩٩٩، فضلاً عن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

ومن ناحيتنا، نشعر مدغشقر التي لم تنحرف أبداً عن الالتزام بنزع السلاح، والتي وقّعت على عدد من الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد، بالسروور إزاء احتمالات التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية المخصصة للأغراض العسكرية، في إطار مؤتمر نزع السلاح بجنيف.

كما نرحب بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في المستقبل القريب معني بالقضاء التام على الأسلحة النووية، وهي دعوة وجهها رؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز، الذين اجتمعوا مؤخراً في دربن. وعلى هدي ذلك تؤيد مدغشقر

تتسم بالنشاط والمنافسة ولوضع الإدارة المالية على أساس سليم عن طريق إنشاء هيئات لضبط الأنشطة التي تقوم على أساس قطاعي.

وأخيراً، ففي المجال الاجتماعي، سيكون الإنفاق العام مصداقاً لأولوياتنا، وهي التعليم، والصحة والسلامة، والأمن. ونحن نكرس اهتماماً خاصاً للبرامج التي تهدف إلى جعل القطاعات الأشد عوزاً في المجتمع واعية ومسؤولياتها.

ورغم أن تنفيذ ذلك البرنامج يعتمد في المقام الأول على جهود مدغشقر الخاصة، من الواضح أن مواردنا المحدودة لا تكفي لضمان مستوى حياة أفضل لمواطنينا ولحماية حقوقهم بالتالي. ومن ثم لا ينبغي النظر لتعزيز الشراكة الدولية من وجهة النظر المالية وحسب، بل أيضاً من وجهتي النظر العلمية والتكنولوجية حتى يتسنى لجميع البلدان أن تأمل في الحصول على فرص متساوية في النجاح. ونحن مقتنعون بذلك.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لمعالي وزير خارجية إريتريا السيد هايلي ولدنسأي.

السيد ولدنسأي (إريتريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى من سبقوني في تهنئة السيد ديدبير أوبيرتي على انتخابه لرئاسة الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. إن خبرته ومهارته الواسعتين يؤكدان لنا أنه سيقود مداولات الجمعية العامة حتى تتوج بالنجاح. وأؤكد له تعاون وفدي الكامل معه في تنفيذ ولايته الهامة.

واسمحوا لي أيضاً باغتنام هذه الفرصة للإشادة بسلفه، سعادة السيد هينادي أودوفينكو ممثل أوكرانيا، على قيادته المتميزة خلال فترة عمله في رئاسة الدورة السابقة.

والأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، يستحق منا التقدير على جهوده الجديرة بالثناء وعلى القيادة الفعالة التي يوفرها ليكفل تحقيق المثل العليا لمنظمتنا بجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وقدرة على خدمة أعضائها.

إن نهاية الحرب الباردة أدت، ولو لفترة قصيرة، إلى إحياء آمال وتطلعات وأعطت مؤشرات لقيام عالم أكثر سلامة وإنصافاً وعدالة في مآمن من النزاع والتوتر

إيرادات التصدير. وسوف ترسمل الصناديق المنشأة بهذه الطريقة من خلال الاستثمار في الأسواق المالية الدولية.

وتسرى مدغشقر أن هذه الآلية سوف تساعد على إدماج أنشطة البلدان النامية في عملية العولمة المالية، وسوف تساعد، جزئياً على الأقل، على حل مشكلاتها المالية، وعلى حل مشكلاتها المتعلقة بالمدىونية، وذلك بالترادف مع الإجراءات المتخذة من قبل المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية. وقد أوصى كثير من المتكلمين في تلك الدورة بتقييم قدرة مؤسسات بريتون وودز على التكيف مع الحقائق الراهنة. ويمكن أن تكون آلية الصناديق الثلاثة ضمن الوثائق الأساسية المطروحة للتفكير المشترك فيما يختص بإقامة بنية عالمية مالية جديدة.

ولدى تنفيذ قرارات المجتمع الدولي، تقع على كل بلد مسؤولية رئيسية تتعلق بتهيئة مناخ مؤات للسلم الدائم والنمو الاقتصادي. ومن بين عناصر هذه المسؤولية وضع ضوابط تتماشى مع التطلعات المتفق عليها، وسلامة الحكم، وإنشاء أنظمة مناسبة للمتابعة والرصد، واحترام قواعد الديمقراطية. وفي سياق التحرير الاقتصادي العالمي الحالي، لكل طرف من الأطراف الإنمائية الفاعلة دوره الخاص، بما في ذلك الدولة بصفتها حامية حقوق شعبها الأساسية وسيادته وبوصفها عاملاً حفازاً في البرامج الإنمائية.

إن مدغشقر، التي يستند دستورها وقوانينها إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تؤمن على هذه القيم. وفي هذا الصدد، شرعنا في عملية إرساء الديمقراطية وسلامة الحكم وسيادة القانون، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، بغية توجيه بلدنا صوب مشاركة تتسم بالمصداقية في المنظومة الدولية. وسلطاتنا ملتزمة الآن بتنفيذ برامج إنعاش ترمي إلى تصعيد الكفاح ضد الفقر وإلى تهيئة مناخ مؤات لإعمال حقوق المواطنين إعمالاً كاملاً.

وتشمل الجوانب المؤسسية لهذا البرنامج إنشاء مقاطعات تتمتع بإدارة ذاتية ومؤسسات ينص عليها الدستور، ومواصلة إصلاح الخدمة المدنية والنظام القضائي.

وفي المجال الاقتصادي، تواصل الدولة انسحابها من قطاع الإنتاج، وستقوم بكل ما في وسعها لتهيئة بيئة

حيث أنه قد يستتبعها سريعا اشتراك قوى من خارج المنطقة فيها. ومن المأمول أن يتسنى وضع حلول عادلة ومقبولة لجميع الأطراف عن طريق المبادرات الإقليمية الجارية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أرغم الأفريقيون وبقية العالم على رؤية المشهد المخيب للآمال لبلد أفريقي ما كاد يخرج من الدمار القاسي لدكتاتورية جشعة حتى تعرض سريعا للدمار بسبب القتال المتعدد الأوجه. وقد أدى ذلك أيضا إلى شق صف التحالف الأفريقي الواسع الذي أسهم في تعزيز السلم والأمن في ذلك البلد. ولا بد من عكس اتجاه هذه الحالة المحزنة بسرعة على أساس الاحترام الكامل لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية والاعتراف بأن الشؤون السياسية الداخلية هي حق لشعب الكونغو وحده، والوعي بضرورة إقامة إطار تعاون إقليمي للتصدي للشواغل الأمنية لبلدان المنطقة.

ولا يزال الصومال والسودان مصدر ألم وأسى لأفريقيا، لأن الجهود المبذولة لحل الأزمتين في كلا البلدين لم تحرز تقدما بعد. ويتفهم الإحباط الذي يشعر به المجتمع الدولي إزاء عدم إحراز تقدم في صنع السلام في كلا البلدين. ومع ذلك، لا بد من الملاحظة أنه لا تزال تبذل جهود حقيقية على يد البلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ويجب ألا ييأس المجتمع الدولي أو يستسلم، بل يجب أن يسهم في الجهود التي تبذلها هذه البلدان إذا أريد لها النجاح. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي الرأي القائل إنه فيما يتعلق بالصراع في السودان، فإن ما صدر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من إعلان للمبادئ ومن قرارات لاحقة يظل الأساس السليم لإيجاد حل عادل ودائم للصراع.

لقد أعلنت في البيان الذي أدليت به العام الماضي أن سياسة إريتريا الخارجية تقوم على مبدئين أساسيين، المبدأ الأول، هو الاقتناع العميق بأنه حين توجد حسن نية، يمكن حل جميع النزاعات بالمفاوضات والطرق السلمية بدون اللجوء إلى العنف. والمبدأ الثاني، هو تمسك إريتريا الثابت بالعدالة والمساواة. وأعلنت كذلك أن هذين المبدئين لهما تأثير في بحثنا عن الصداقة والتعاون مع جيراننا، فضلا عن الدول الأخرى. وهذا البيان ساير اليوم كما كان ساريا في العام الماضي.

إن التزام حكومة إريتريا بهذين المبدئين قد ساعد في نزع فتيل الصراع مع جمهورية اليمن، وفي التوصل إلى تفاهم متبادل، حول حل النزاع على الأرخبيل الإريترى

والجوع والمرض. وقد أحبطت هذه الآمال والتطلعات في وقت مبكر حين غرق العالم في نزاعات عديدة بين الدول وفي داخلها، وفي العنف والكرهية الإثنيين، والإرهاب، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، والعنصرية، وكره الأجانب، فضلا عن المجاعات وازدياد عدد اللاجئين والمشردين.

ولا يمكن أن يتناسى المجتمع الدولي وجود هذه الحالة، ناهيك عن أن يتجاهلها. وقد أدت هذه الحالة في بعض الأحيان إلى ارتكاب جرائم دولية خطيرة، ليس فقط لأن الأبرياء والضعفاء - النساء والأطفال والمسنين - يشكلون عموما أول ضحاياها، بل أيضا لأن هذه الحالة، التي تبدو الآن محصورة في مناطق معينة، قد تعم سريعا مناطق أوسع من العالم. وإزاء هذا الواقع المرير، يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي البحث عن نهج جديدة ومبتكرة للقضاء على الأسباب الجذرية لهذه الحالة، ولكفالة احترام المبادئ الأساسية في الميثاق، ولحماية الأبرياء من ويلات الإرهاب، ولحماية حقوق الإنسان والحقوق المدنية للأقليات الإثنية. وإن لم يفعل ذلك، فلن يؤدي ذلك إلى إطالة أمد عذاب الضحايا فحسب، بل سيؤدي في الواقع، طال الزمن أم قصر، إلى تهديد السلم والأمن إقليميا ودوليا على حد سواء.

إن الآباء المؤسسين لمنظمتنا أقرروا بأن التنمية الاقتصادية هي حق من حقوق البشرية غير القابلة للتصرف، ووضعوا تعزيز الرقي الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة في جو من الحرية أفسح بوصف ذلك هدفا من أهداف الأمم المتحدة. وإنني موقن من أن جميع البلدان النامية يمكنها أن تعلن بدون تردد أن هذا الهدف لم يتحقق حتى الآن.

والحالة في أفريقيا تمثل مصدر قلق شديد. ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها المنظمات والوكالات الإقليمية ودون الإقليمية، ما فتئت الحالة في أجزاء عديدة من القارة تتدهور وتصبح أكثر خطورة كل يوم. إن ما شهده الأفريقيون في الماضي القريب من سفك دماء ومعاناة مأساويين في أجزاء عديدة من القارة هو من الضغامة بحيث لا يمكن سرده. ويجب ألا يتكرر ذلك، وأن يتوقف حيثما وجد.

وفي منطقة البحيرات الكبرى، تتخذ تشعبات النزاعات حجما أكبر، رغم ما يبدو من انحصارها في نطاق إقليمي. وهي تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن،

أن إثيوبيا لا تزال تسيطر على أراض إريتيرية أخرى في جنوب غربي إريتريا.

وتقوم الحكومة الإثيوبية، على الرغم من هذا الدليل الدامغ على أعمالها العدائية، بشن حملة دعائية سخيفة تصور فيها إريتريا كدولة محبة للحرب ترتكب أعمالا عدوانية ضد الأراضي الإثيوبية وتحتلها. فلا شيء أبعد عن الحقيقة من هذا، فالقوات الإريتيرية لم تتجاوز في أي وقت من الأوقات الحدود الإريتيرية المعترف بها دوليا، مثلما يرى الجميع. وعلى العكس من ذلك، فإن القوات الإثيوبية هي التي غزت إريتريا بعدما أعلن رئيس الوزراء ميليس زيناوي الحرب بتاريخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩٨. فردوا على أعقابهم. والجدير بالذكر أن نائب وزير الخارجية في إثيوبيا، الدكتور تكيديا أليمو، أفصح عن مخططات إثيوبيا التوسعية بالإعلان علنا في خطاب له أمام الحالية الإثيوبية في الولايات المتحدة أن إثيوبيا ستحتل ميناء عصب الإريتيري في غضون وقت قصير. وفي ضوء ما تقدم ذكره، فإن ادعاءات إثيوبيا بأنها وقعت ضحية للعدوان وأنها لن تفاوض حتى تنسحب إريتريا من "أراضيها" هي ادعاءات مغلوطة ولا معنى لها سوى تضليل المجتمع الدولي وتغطية الأعمال العدائية التي ترتكبها بنفسها.

وحتى اليوم تهدد إثيوبيا بشن الحرب ما لم تنسحب إريتريا دون شروط من أراض تقع بالكامل ضمن حدودها المعترف بها دوليا. واليوم يتخذ الجيش الإثيوبي بأسره فعليا مواقع له على طول الحدود الإريتيرية، وأعلن علنا في الأيام القليلة الماضية جميع القادة ذوي المراكز العليا في إثيوبيا، بمن فيهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، ورئيس أركان القوات المسلحة، ورئيس منطقة تيغري، ومسؤول رفيع في الجبهة الشعبية لتحرير تيغري، أن إثيوبيا قد أنهت استعداداتها للحرب، وأنها ستلحق الإريتيريين قريبا دروسا لن ينسوها أبدا.

والمؤسف، إذن، أن حسن النية وجميع الجهود التي بذلتها الحكومة الإريتيرية، وهي تشمل عدة مقترحات بناة، لتحقيق تسوية سلمية وقانونية للنزاع الحالي على الحدود مع إثيوبيا، على أساس القرار الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الحدود الموروثة عن زمن الاستعمار، هي موضع رفض مستمر من الحكومة الإثيوبية التي تنتهج بعناد سياسة تتمثل في الالتزام بتسوية المسائل بالوسائل العسكرية. ورفضت الحكومة الإثيوبية

حنيش - زكار في البحر الأحمر بالوسائل السلمية عن طريق التحكيم.

واليوم أيضا تصر حكومة إريتريا على أن الطريق إلى إحلال السلام مع إثيوبيا تكمن في التطبيق والتنفيذ الصارمين لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، فضلا عن قرار منظمة الوحدة الأفريقية المتعلق بالحدود الموروثة عن زمن الاستعمار. ومرة أخرى تطلب إريتريا إلى المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، أن يكفل احترام هذه المبادئ وهذا القرار.

لقد فوجئت إريتريا وشعرت بالانزعاج إزاء اندلاع الصراع مع إثيوبيا لأنه على الرغم من الخلافات المتعلقة بمسألة الحدود، والتي يعود تاريخها إلى أيام الكفاح المسلح، فقد افترضت الحكومة الإريتيرية وكانت تأمل في أنه نظرا للعلاقات الوثيقة القائمة بين البلدين، فإن من الممكن التوصل إلى حل دائم بروح الصداقة.

إن المسؤولية عن تصعيد النزاع تقع كلية على عاتق حكومة إثيوبيا التي تنتهك باستمرار ومنذ فترة طويلة سيادة إريتريا وسلامتها الإقليمية. الأمر الذي أسفر عن احتلال مساحات واسعة من الأراضي الإريتيرية، أعقبه التشريد القسري للفلاحين الإريتيريين وإقامة مؤسسات إثيوبية محل الهياكل الإدارية الإريتيرية. ولم يبلغ النزاع ذروته في ٦ أيار/مايو، إلا نتيجة المزيد من التحرشات التي تمت دون استفزاز منا على يد أفراد القوات المسلحة الإثيوبية التي هاجمت القوات الإريتيرية في منطقة بادمي في جنوب غربي إريتريا. وهذه التحرشات كانت متعمدة ومخططا لها بعناية. فهذا هو السبب الجذري للنزاع.

وقد آثر الإريتيريون لفترة طويلة التمسك بالصبر وبالديبلوماسية الهادئة. وكان يحدوهم الأمل في ألا تكون التحرشات الدورية سوى أعمال يقوم بها بعض المسؤولين الإقليميين الأوغاد والطائشين. ولم يدركوا المعنى الكامل للمغامرة الإثيوبية إلا في مرحلة متأخرة جدا - ولا سيما بعد نشر خريطة رسمية لمنطقة تيغري الإدارية عام ١٩٩٧ تشمل أراضي إريتيرية إضافية غير متنازع عليها، وبعد إصدار العملة الإثيوبية الجديدة والتي تظهر عليها الخريطة نفسها. ومع ذلك، وحتى في أعقاب القتال الذي اندلع بسبب التحرش الإثيوبي والهجمات الإثيوبية من دون استفزاز على القوات الإريتيرية، فإن إريتريا لم تتجاوز أبدا حدودها المعترف بها دوليا؛ إلا

إن هذا النزاع يدور ببساطة حول الحدود، وأي جهد لتحويله إلى أي شيء آخر يجب ألا يعتبر سوى محاولة تافهة ووقحة من الحكومة الإثيوبية لتغطية عدوانها وسياساتها التوسعية. وفي هذا الصدد، لا بد من توضيح أن الحكومة الإثيوبية هي التي انتهكت عمدا الحدود الإريتيرية الموروثة عن زمن الاستعمار واحتلت بالقوة تلك المناطق التي ضمتها إلى الخريطة الجديدة التي نشرها عن تيغري. والحكومة الإثيوبية هي التي أحبطت جميع الجهود الإريتيرية من أجل نزع فتيل الأزمة ومن أجل إيجاد حل ثنائي سلمي عن طريق لجنة الحدود المشتركة بينهما، وذلك بشنها هجمات عسكرية من دون استفزاز على إريتريا في الفترة من ٦ إلى ١٢ أيار/مايو.

إن الحكومة الإثيوبية هي التي أعلنت الحرب على إريتريا بقرار اتخذته برلمانها في ١٢ أيار/مايو. وحكومة إثيوبيا هي التي غزت إريتريا على طول عدة نقاط على حدودها المشتركة. وكانت حكومة إثيوبيا هي التي بدأت بقصف العاصمة الإريتيرية أسمرا جوا، في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨. والحكومة الإثيوبية هي التي فرضت حصارا جويا وبحريا من خلال التهديد بالقصف الجوي العشوائي لإريتريا.

إلا أن إثيوبيا صورت إريتريا زورا على أنها البلد المعتدي، وزعمت بأن القوات الإريتيرية غزت الأراضي الإثيوبية في ١٢ أيار/مايو. ومع ذلك، فليس المهم المزاعم والمزاعم المضادة. فهناك دليل مادي لا يرقى إليه الشك يؤكد أن إثيوبيا استخدمت القوة عمدا ونفذت غارات عسكرية في إريتريا منذ تموز/يوليه ١٩٩٧ تهدف عمدا إلى تغيير الواقع على الأرض. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى أن الحكومة الإريتيرية دعت مرارا وتكرارا إلى إجراء تحقيق مستقل في الأحداث التي فجرت النزاع.

وما كان ينبغي لهذا النزاع أن يوجد في المقام الأول، نظرا لأن الحدود بين الدولتين هي من بين أكثر الحدود وضوحا في أفريقيا ورسمت طبقا للأحكام الواضحة والمفصلة للمعاهدات الدولية. وأكدت فيما بعد الأمم المتحدة عندما أنشأت الاتحاد الإريتيري - الإثيوبي المشؤوم، وحددت مرة أخرى وبوضوح في الدستور الذي أعطته الأمم المتحدة لإريتريا.

ربما كان صحيحا أن الحدود لم تكن مرسومة، لكنها ليست الحدود الوحيدة التي لم ترسم في أفريقيا، وعدم

أيضا جميع الوساطات التي قامت بها أطراف ثالثة من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع، وجميع الدعوات التي وجهها المجتمع الدولي من أجل البحث عن حل سلمي.

وهذه السياسة التوسعية والعدوانية يؤكدتها استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، فضلا عن شن حملة إعلانية شريرة ضخمة ضد إريتريا، وهي حملة مفعمة بالحقن العرقي والسباب ضد الشعب الإريتيري وأعضاء الحكومة الإريتيرية، وتطلب أيضا إلى الشعب الإريتيري أن ينتفض ضد حكومته.

وفي الوقت نفسه، تنتهك الحكومة الإثيوبية بانتظام وبملاء إرادتها أقدس الأحكام التي يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدان الدوليان والعديد من الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلا عن المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، عن طريق ترحيل أو طرد ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ إريتيري وإثيوبي من أصل إريتيري في ظل ظروف غير صحية للغاية، أو إلقاءهم في أماكن خطيرة جدا، وعن طريق فصل أفراد الأسر عن بعضها عمدا، وتعرضهم لأعمال لا إنسانية ووحشية ومهينة، ومصادرة ممتلكاتهم. وهذه الأعمال موثقة جيدا على يد أطراف ثالثة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، ورؤساء بعثات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وعدة منظمات غير حكومية.

ومع ذلك، فإن الحكومة الإثيوبية، بتطبيقها مبدأ أوروليان بطريقة مدهشة، تتهم الحكومة الإريتيرية بارتكاب الأعمال المشينة والعدائية التي ترتكبها هي نفسها ضد الإريتيريين والإثيوبيين من أصل إريتيري. والحقيقة أن الحكومة الإريتيرية لم تقم باحتجاز، أو طرد، أو ترحيل إثيوبيين يعيشون في إريتريا ولا انتهكت حقوقهم الإنسانية أو غيرها. وقد شهدت على ذلك أطراف ثالثة شرعية مثل ممثلي الاتحاد الأوروبي، ووكالات الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وكالمعتاد، فإن الحكومة الإثيوبية تنعتهم جميعا بالكذب. ولقد تقدمنا منذ ذلك الوقت بدعوة إلى جميع الأطراف المهمة لتقوم بالتحقق موضعيا في حالة حقوق الإنسان في إريتريا وإثيوبيا على حد سواء. ونتقدم الآن بهذه الدعوة إلى أعضاء الجمعية العامة. ونود أيضا أن يتلقوا دعوة مشابهة من الحكومة الإثيوبية.

وأمام المجتمع الدولي عن الأراضي التي تدعي ملكيتها وأن تحدد لها على خارطة سياسية مع الإحداثيات الجغرافية الواضحة.

ولهذه الأسباب تطرح حكومة إريتريا مرة أخرى الأمور التالية كأساس لإيجاد حل للنزاع.

أولا، إيجاد حل شامل للمشكلة من خلال الترسيم التقني للحدود على أساس المعاهدات الاستعمارية الرسمية التي تحدد بوضوح الحدود بين البلدين.

ثانيا، احتمال اللجوء إلى التحكيم على أساس حرمة الحدود الموروثة عن عهد الاستعمار إذا طلب ذلك الطرف الآخر.

وبانتظار التوصل إلى حل دائم وقانوني، يجري التوقف فورا عن جميع الأعمال القتالية والالتزام بوقف لإطلاق النار تشرف عليه قوة مراقبة تحت رعاية الأمم المتحدة.

ومما يدعو إلى الارتياح لدى إريتريا حكومة وشعبا أن العديد من المؤسسات الحكومية، والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها مجلس النواب الأمريكي، والاتحاد الأوروبي، وحركة بلدان عدم الانحياز، لدى ترحيبها بالمبادرة الإريترية، دعت إريتريا وإثيوبيا إلى تجنب استعمال القوة مهما كان الثمن وحل نزاعاتهما بالطرق السلمية.

وأود أن أعلن هنا والآن، بعبارة واضحة ومدوية، عن ترحيب حكومة إريتريا، واستعدادها للاضطلاع بتنفيذ قرار تتخذه الجمعية العامة ينص من دون أية شروط على وقف الأعمال العدائية، واتفق لوقف إطلاق النار وحسم النزاع سلميا بأي أسلوب، باعتبار ذلك الحل الوحيد المقبول.

لقد اندلعت في أفريقيا مرارا في الماضي نزاعات مثل النزاع الحدودي الناشب حاليا بين إريتريا وإثيوبيا. وجرى التصدي لكل نزاع من هذه النزاعات على أساس المبادئ والقرارات الملزمة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية، بما فيها على وجه الخصوص احترام الحدود الموروثة عن عهد الاستعمار، وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم استعمال القوة أو التهديد باستخدامها.

ترسيم الحدود لم يمنع معظم الدول الأفريقية - وبلدانا أخرى في الواقع - من العيش بسلام مع جيرانها ومن حل مشاكلها بطريقة سلمية.

وإريتريا ملتزمة بإيجاد حل سلمي وقانوني لهذا النزاع على أساس مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية للدول المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وكذلك في قرارات وإعلانات منظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز. وقبل اندلاع الأزمة وحتى الآن، كانت إريتريا تحاول البدء بمناقشات ثنائية عديدة مع إثيوبيا بهدف معالجة جميع المسائل العالقة المتصلة بحدودهما المشتركة. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى الأمور التالية.

أولا، أصدر مجلس الوزراء الإريترى والجمعية الوطنية أوامر في ١٤ و ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨، ومرة أخرى في ١٨ حزيران/يونيه على التوالي بتجريد المناطق المتنازع عليها مؤقتا من الأسلحة.

ثانيا، أرسل الرئيس الإريترى رسالتين إلى رئيس وزراء إثيوبيا يطلب فيهما إليه الانضمام إليه في نزاع فتيل النزاع وتسوية مسألة الحدود بطريقة سلمية وقانونية على أساس ثنائي.

ثالثا، قدمت الحكومة الإريترية إلى لجنة السفراء المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية مقترحا يتضمن مبادئ احترام الحدود الموروثة عن عهد الاستعمار وعدم انتهاك هذه الحدود؛ واحترام ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وميثاق الأمم المتحدة؛ والالتزام بعدم استخدام القوة لفرض الحلول؛ والالتزام بالوسائل السلمية والقانونية لحل النزاع؛ والاستعداد لوقف جميع أعمال القتال؛ والاستعداد للدخول في محادثات مباشرة من دون شروط.

ومن أسف أن جميع جهودنا منيت بالفشل بسبب الردود السلبية من جانب إثيوبيا، ومن ناحية أخرى، لم تقدم إثيوبيا حتى الآن خطة واحدة أو مقترح سلام واحد. ولم تفعل سوى التهديد بشن الحرب ما لم تنسحب إريتريا من أراض تقع ضمن نطاق حدود إريتريا المعترف بها دوليا. وفي هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى أن الحكومة الإريترية طلبت مرارا وتكرارا من الحكومة الإثيوبية أن تعلن جهارا أمام شعبي إريتريا وإثيوبيا

وإريتريا تسابق الزمن من أجل التنمية وليس في وسعها أن تهدر الوقت والطاقة والموارد التي يجب استخدامها في الحرب ضد التخلف. وحتى الآن، مارست إريتريا ضبط النفس إزاء الاستفزاز الشديد، وستواصل سياسة ضبط النفس ما لم ترغم على الدفاع عن نفسها. غير أنه لن يكون للإريتريين أي خيار، إذا ما ارتكب عدوان ضد بلدهم، سوى الدفاع عن استقلالهم وسيادتهم اللذين حصلا عليهما بشق النفس والزود عن كل شبر من أرضهم بكل الوسائل المتاحة لهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

وإذ تستعد منظمة الوحدة الأفريقية لولوج القرن الحادي والعشرين، فإن من الضروري للدول الأعضاء فيها أن تكرس نفسها مجددا للخدمة المبادئ والقرارات السامية التي ساعدت قارتنا حتى الآن، هذه المبادئ والقرارات، التي عززت بنجاح السلم والاستقرار، وحلت النزاعات، ونزعت فتيل التوتر في قارتنا في الماضي، ستكون سليمة في المستقبل مثلما كانت لدى صوغها أول مرة. ولن يكون بالإمكان نزع فتيل التوتر وإنهاء النزاع إلا من خلال تطبيقها تطبيقا سليما.

وتؤكد إريتريا مجددا التزامها بالسلام والوثام وحكم القانون في العلاقات الدولية، مهما كانت الآلام الناتجة عن هذه المأساة. فإريتريا تسعى إلى تحقيق السلام لنفسها ولجيرانها جميعا. وستواصل إريتريا السعي لإقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها.
